



مجلة الدراسات الإيرانية

Journal for Iranian Studies

# مجلة الدراسات الإيرانية

دراسات وأبحاث علمية متخصصة

مجلة علمية ربع سنوية محكمة تصدر باللغتين العربية والإنجليزية

السنة الأولى - العدد الثالث - يونيو 2017

تصدر عن



مركز الخليج العربي  
للدراسات الإيرانية  
AGCIS

[www.arabiangcis.org](http://www.arabiangcis.org)

# تحالف الضرورة بين إيران وروسيا

## جدل التفاعل بين الفرص والتحديات

د. محمد السعيد إدريس

أستاذ العلوم السياسية ومستشار مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

تقدّم العلاقات المتداة تاريخيًّا بين إيران وروسيا نموذجًا يكاد يكون فريديًّا في إدارة العلاقات الحكومية بعوامل متعددة ومتناقضة، منها ما هو أيديولوجي، ومنها ما هو مصلحي، ومنها ما هو جيوبوليتيكي، ومنها ما هو تاريجي، لكن وسط هذا كله كانت أجواء الصراع الدولي، وبالذات الصراع في قمة النظام الدولي، وكانت أجواء البيئة الإقليمية الشرق-أوسطية، تلعب أدوارًا مميزة في حسم مناخات هذه العلاقات، بين ما هو فرص مواتية وما هو تحديات شديدة التعقيد. هكذا كانت تسير العلاقات بين إيران والإمبراطورية «الشاهنشاهية»، والاتحاد السوفيتي قبل سقوط هذه الإمبراطورية عام 1979، وهكذا كانت تسير أيضًا بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والاتحاد السوفيتي قبل سقوطه عام 1991، وهكذا سارت العلاقات بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية وجمهورية روسيا الاتحادية بعد عام 1991.



تؤكد طبيعة العلاقات الروسية الإيرانية تاريخيًّا على أنَّ هناك فُرصًا لعلاقات حسنة امتدَّت بين التفاهم والتعاون، كما كانت هناك علاقات تناقض وصراع متبادل، وأمتدَّت أنماط هذه العلاقات حتى الآن في ظل أجواء إقليمية شرق-أوسيطية شديدة السخونة والاضطراب، خصوصًا ابتداءً من عام 2011، عام الانقضاضات والاضطرابات التي شهدتها كثير من الدول العربية في إقليم الشرق الأوسط، كان من أهمّها «الجمهوريَّة العربيَّة السورية»، الصديق أو الحليف المشترك لكل من موسكو وطهران.

صحيح أنه كانت هناك محطَّات اضطراب عنيفة في إقليم الشرق الأوسط أثَّرت بقوَّة على العلاقات بين إيران وروسيا، خصوصًا عامي 1979 و1991، لكن ما حدث عام 2011 كان الأشدَّ تأثيرًا في تلك العلاقات، وما زال يحكم إجابات أسئلة كثيرة تتعلق بمستقبل العلاقات الإيرانية-российية ومآلاتها هذه العلاقات وإلى أين ستتجه، هل إلى تحالف أم إلى تناقض، أم أنَّ التناقض يمكن أن يتحول إلى صراع؟

في عام 1979 حدثت ثلاثة تطورات شرق-أوسيطية كانت لها تأثيراتها المزلزلة لأنماط التحالفات والصراعات في إقليم الشرق الأوسط عامَّة، وأمتدَّت هذه التأثيرات بقوَّة إلى العلاقات بين إيران وروسيا، وربما لم تقطع تأثيراتها حتى الآن. وهي: سقوط نظام الشاه في إيران وقيام نظام الجمهوريَّة الإسلاميَّة في طهران، والتدخل العسكريِّي السوفيياتيِّ في أفغانستان، ثم توقيع مصر على معاهدة السلام مع إسرائيل التي أخرجت مصر من دائرة الصراع العربيِّ-الإسرائييليِّ، ومن ثُمَّ كان الظهور الجديد والقوىُّ لـ«إيران الإسلاميَّة» في معادلات هذا الصراع، ومن ثُمَّ في كل شؤون الإقليم، خصوصًا بعد أن فرض تطوير رابع جديد نفسه على التفاعلات الإقليمية، وهو تفجُّر الحرب العراقية- الإيرانية في سبتمبر 1980، التي امتدَّت إلى ثمان سنوات. وسط هذه التطورات الأربع شهدت العلاقات الإيرانية-российية (السوفياتية) تطورات لا تقلُّ أهميَّة بين ما هو تعاون وما هو تناقض وصراع.

وفي عام 1991 وقعت أحداث حرب الخليج الثانية التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية على رأس تحالف دوليٍّ كبير لتحرير الكويت من الاحتلال العراقيِّ، أدى إلى التدخل العسكريِّ الأمريكيِّ القويِّ في منطقة الخليج، وفرض هذا التدخل تطورات شديدة الأهميَّة في أنماط العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجيِّ والولايات المتحدة أدَّت بدورها إلى حدوث تحولات جذرية في معادلة أمن الخليج العربيِّ. وفي العام نفسه كان سقوط الاتحاد السوفيياتيِّ وتفكُّك حلف وارسو، الأمر الذي أدَّى بدوره إلى سقوط

النظام الدولي شائي القطبية وسعى الولايات المتحدة إلى فرض نفسها على رأس نظام عالمي أحادي القطبية، كانت له انعكاساته القوية على الشرق الأوسط كله، وخصوصاً إقليم الخليج، وفي القلب منه إيران، بقدر ما كانت له تأثيراته المباشرة على روسيا الاتحادية التي ورثت الاتحاد السوفياتي، والتي لم تستطع أن تخلص من إرثه السياسي وأعبائه العسكرية والسياسية، لكن هذه التأثيرات السلبية كانت بمثابة دوافع لبعث جديد للدور الروسي المتطلع إلى المنافسة أو على الأقل المشاركة في قيادة النظام العالمي، مع مجيء الرئيس فلاديمير بوتين على رأس السلطة السياسية في موسكو.

عبر كل هذه المراحل المفعمة بالخصوصيات المكثفة على المستوى الداخلي في إيران وروسيا وعلى المستوى الإقليمي الشرقي-أوسطي، وعلى مستوى التفاعلات في قيادة النظام العالمي، خصوصاً عقب الظهور القوي الجديد لكل من روسيا والصين ومساعاهما المشترك لفرض نظام عالمي متعدد الأقطاب، قادر على كبح جماح القوة الأمريكية التي بدأت تعاني من الإنهاك عقب حربها الداميَّتين في كل من أفغانستان عام 2002، والعراق عام 2003، استطاعت كل من إيران وروسيا أن تطوراً أنماطاً مميزة من التفاعلات التعاونيَّة أحياناً والتنافسيَّة أحياناً أخرى، لكن مرحلة ما بعد الانتفاضات العربية التي وقعت عام 2011 هي التي تحكم الآن مسار تطور هذه العلاقات بين البلدين، وهي التي ستقدم الإجابات حول مستقبل هذه العلاقات المتبعة والشائكة والمختلف عليها بين من يرونها «تحالف ضرورة» فرضته الأزمة السورية وتداعياتها، ومن يرونها «شراً لا بد منه»<sup>(١)</sup>، سواء سعيًا لدرء مخاطر أو بدافع من تحقيق مكاسب، يرى كل منهما في الآخر شريكاً أو حليفاً ضروريَاً، لكن يبقى السؤال المهم هو: إلى متى؟

هذا السؤال يدفع بسؤال آخر لا يقل أهمية، وهو: من بيده أن يقرر مستقبل هذه العلاقات؟ روسيا أم إيران؟ بمعنى آخر: من الطرف الأساسي في العلاقة ومن الأقوى؟ إذا اتفقنا على أن روسيا هي الطرف الأقوى، وبالتحديد في إدارة الأزمة السورية التي هي محور الفرز في مستقبل العلاقات الإيرانية-الروسية، فمن الضوري أن نعرف أولاً ماذا تريد روسيا من دورها الجديد في الشرق الأوسط، وما موقع إيران في إدارة السياسة الدوليَّة في الشرق الأوسط، وما العوامل المؤثرة على مسار العلاقات الروسية- الإيرانية بين الصعود والهبوط، كي نصل إلى إجابة للسؤال المهم عن مآلات ومستقبل هذه العلاقات.

تعرض هذه الأسئلة التعرُّض للعناصر الآتية:

## أولاً: المحددات الحاكمة للعلاقات الإيرانية-الروسية

يكشف مسار تطور العلاقات الإيرانية-الروسية عن حقيقة مهمّة، وهي أنّ هذه العلاقة محصلة عوامل تدفع إلى تحسين العلاقات، وعوامل أخرى تعمل في الاتجاه المضادّ الذي يعرقل تحسينها وتطويرها، كما أنها في الغالب محكومة بعوامل تحقيق المصالح والمكاسب، لكنها أيضًا مدفوعة بعوامل درء المخاطر، إذ يسعى البلدان من وراء هذه العلاقة إلى تحقيق أقصى مكاسب ممكنة، كما يحرصان على توظيفها لدرء مخاطر ومواجهة تحديات قد تكون مشتركة وقد تكون خاصة بكل منها على حدة، ولعل هذا ما يفسّر أسباب تأرجح هذه العلاقات بين التقدم والتراجع، في الوقت الذي يكسبها قدرًا من الغموض وصعوبة التنبؤ بمساراتها وما لاتها المستقبلية.

إذا كانت روسيا قد تخلّصت من تبعات إرث المنظومة الآيديولوجية للاتحاد السوفياتي التي بلغت ذروتها في أثناء السنوات الممتدة للحرب الباردة، مثل دعم حركات التحرّر العالمية المعادية للاستعمار الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، فإنها لم تستطع أن تخلّص من إرث المنافسة مع الولايات المتحدة، ومن إرث التطلع إلى دور القوّة العظمى بالسعى لإسقاط المسعى الأمريكي لفرض نظام عالمي أحادي القطبية تسيطر عليه واشنطن بعد سقوط القطبية الثانية، كما أن تراجع الآيديولوجيا أدى إلى هيمنة عامل المصلحة في صنع السياسة الخارجية الروسية. هذا كله جعل روسيا حريصة على أن يكون لها حضور في الأقاليم العالمية، خصوصاً التي تتمتع بخاصّيتين: الأولى هي كثافة المصالح بأنواعها المختلفة الاقتصادية والاستراتيجية بمفهومها الواسع وليس العسكريّ فقط، والثانية تلك المناطق التي كان لها فيها نفوذ سابق في عهد الاتحاد السوفياتي وتحظى باهتمامات أمريكية متميزة.

بهذا المعنى يحتلّ إقليم الشرق الأوسط أولوية في السياسة الخارجية الروسية، فإقليم الخليج كان دائمًا محل طموح سوفياتي للوصول إليه عبر إيران «لفرض وجود سوفياتي في المياه الدافئة»، ولاقطاع نفوذ ومصالح على حساب الولايات المتحدة، والآن وجدت روسيا نفسها مدفوعة للحضور بقوّة في الشرق الأوسط لتحقيق مصالح ولدء مخاطر ومواجهة تحديات، خصوصاً مع العودة الثانية للرئيس فلاديمير بوتين إلى الحكم عام 2012، التي جاءت في ذروة تفاعلات الأرمات الناتجة عن تفجير موجة الثورات في عديد من الدول العربية، وما أعقبها من حرب واسعة ضدّ المنظمات الإرهابية. ويمكن رصد العوامل التالية كمحددات للدور الروسي الجديد في الشرق الأوسط<sup>(2)</sup>:

- 1- التطلع الروسي تحت زعامة الرئيس فلاديمير بوتين لفرض روسيا قوة عالمية منافسة على الزعامة الدولية في مواجهة الولايات المتحدة.
  - 2- فشل مبادرات وخطط روسيا لتطوير علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية، أو ما يسمى إعادة إطلاق (Rest) هذه العلاقات إبان فترة حكم الرئيس السابق رئيس الحكومة الحالي ديمتري ميدفيديف.
  - 3- الحصار الغربي والأوروبي والأمريكي الذي تعرّض له روسيا بسبب أحداث أوكرانيا، إذ وجدت روسيا في الشرق الأوسط مجالاً مناسباً لأداء أدوار مقلقة للغرب وقدرة، في ذات الوقت، على فرض روسيا كقوة عالمية صاحبة دور وقرار في السياسة العالمية، وأنها لن تكون أسيرة هذا الحصار الغربي، وأنها قادرة على تحقيق نجاحات.
  - 4- الظهور القوي لمّـ الإسلام السياسي وسيطرته على العديد من الدول العربية التي كانت عرضة للانتفاضات الثورية بدعم وانحياز أمريكي، الأمر الذي حفز موسكو للدخول كطرف مناوئ لهذا التطور الذي رأته خطيراً على مصالحها في الشرق الأوسط وعلى أنها القومي في ظل معاناة روسيا من خطر الحركات الإرهابية التي تتّمني إلى هذا التيار بمدارسه المختلفة.
  - 5- الخديعة التي تعرضت لها روسيا في ليبيا من حلف شمال الأطلسي، عندما دعمت روسيا قرار مجلس الأمن رقم 173 وامتنعت عن التصويت ولم تستخدم الفيتو ضده، وهو القرار الذي حدث بموجبه التدخل العسكري الأطلسي في ليبيا وأسقط نظام العقيد القذافي.
  - 6- إدراك روسيا أنّـ مجمل التطورات المتلاحقة في المنطقة، وخصوصاً مع تفاقم الأزمة في سوريا، الدولة الحليفة الوحيدة لروسيا في المنطقة، بات يفرض تدخلاً قوياً يحمي المصالح ويواجه التحدّيات<sup>(3)</sup>.
- من هنا جاء التلاقي بين روسيا وإيران التي انحازت مبكراً للدفاع عن نظام الرئيس بشار الأسد، وأنكرت أنّـ ما يحدث في سوريا ثورة، وقالت إنه انقلاب وتمرد داخليٌّ ومؤامرة خارجية، عكس رؤيتها للانتفاضات الثورية التي وقعت في دول عربية أخرى، إذ عَدّتها «صحوة إسلامية» واحتذاء بالثورة الإيرانية<sup>(4)</sup>.
- هناك أيضاً أسباب عديدة أدّت إلى التقارب بين روسيا وإيران، فقد تطّورت العلاقات الروسيّــ الإيرانية بعد السبعينات على المستويات التجارية والاقتصادية والنفطية، وشارك الخبراء الروس في كثير من المشاريع ذات الطابع النووي العسكري في إيران،

وأسهمت روسيا في بناء المفاعل النووي الإيراني «بوشهر»، ووقعت مع حكومة روحاني الأولى على عقد بقيمة 20 مليار دولار للنفط والطاقة والغاز بين البلدين<sup>(5)</sup>.  
لكن روسيا لا ترى في إيران مجرد شريك تجاري أو نفطيٍ مُهمٍ، أو مجرد مستورد للسلاح الروسيّ بأنواعه المختلفة، بل ترى في إيران، قبل ذلك كلّه، دولة ذات موقع استراتيجيّ لا يمكن تجاهل نفوذه أو تأثيره، سواء بالنسبة إلى روسيا نفسها أو بالنسبة إلى مصالحها في الخليج والشرق الأوسط، كما أنها دولة ذات دور تاريخيّ مناوئ للسياسة والمصالح الأميركيّة في الخليج والشرق الأوسط، خصوصاً أن روسيا تُعدّ نفسها في مواجهة مع تهديدين استراتيجيين: الأول هو محاولات محاصرتها من جانب الولايات المتحدة، عبر تعدد الناتو إلى دول مجاورة للأراضي الروسيّة، والثاني هو تهديد التنظيمات الإسلاميّة المتشددّة التي باتت تنتشر في معظم دول وسط آسيا. وتشكل إيران بالنسبة إلى هذين التهديدين عنصر يشارك روسيا نفس المخاوف، إذ إنّ إيران على خلاف عقائديّ وسياسيّ مع بعض التيارات الإسلاميّة المتطرفة (السنّة)، وهي أيضًا في مواجهة مع مشروع الهيمنة الأميركيّة الذي يتهدّدها بالحصار والعقوبات<sup>(6)</sup>.

إضافة إلى هذا كله، هناك من يضيف عوامل أخرى تغري روسيا بالتقارب مع إيران، منها مكانة إيران كقوة شيعية في مواجهة القوى السنوية الإقليمية الحليفة للولايات المتحدة، خصوصاً تركيا والمملكة العربية السعودية، ومنها التدافع الخليجي لتأسيس تحالف مع الولايات المتحدة ضد إيران على نحو ما حدث في لقاء واشنطن-كامب ديفيد لقادة دول مجلس التعاون مع الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما (يونيو 2015) عقب توقيع «مجموعة ١+٥» لاتفاق النووي مع إيران، وخشية هذه الدول من تداعيات رفع العقوبات الاقتصادية عن إيران، خصوصاً في ظل التدخل الإيراني السافر في اليمن.<sup>(٧)</sup> الدافع الأهم الذي حسم التوجه الروسي نحو إيران كان الانحياز الإيراني لنظام الرئيس بشار الأسد في سوريا، فقد وجدت روسيا أن إيران هي الدولة التي تكاد تكون الوحيدة التي يمكن التعويل عليها لدعمبقاء نظام الرئيس السوري ومواجهة ما تراه موسكو موجة إرهابية مستفحلة في سوريا. وقد تقارب روسيا من إيران أكثر من أي وقت مضى على أرض المعارك المشتركة في سوريا، رغم إدراك موسكو تباين الدوافع، خصوصاً أن إيران هي الأخرى وجدت أن روسيا هي القوة الوحيدة التي يمكن التعويل عليها للدفاع عن الحليف السوري.

أما التوجّه الإيراني للتقارب مع روسيا فهو تعبير عن محصلة تفاعلات مكثفة لمددات كثيرة تحكم عملية صنع السياسة الخارجية في إيران. فهذه السياسة محكومة بثلاثة مقومات أساسية هي: العامل الآيديولوجي، والشخصية القومية الإيرانية، ومكتسبات الثورة<sup>(8)</sup>. هذه المقومات يفوق تأثيرها أي عوامل أخرى على مجمل حركة النظام الحاكم وليس السياسة الخارجية فقط، دون تجاهل محدد رابع هو المكون الجيو-استراتيجي الذي يحكم بقوّة سياسة إيران الخارجية بما يفرضه من تحديات وما يتوجه من فرص.

يحتلّ المقوم أو المحدد الآيديولوجي مكانته القصوى، ولا ينافسه في هذه المكانة غير المحدد الجيو-استراتيجي، وهو ما شكلًا معالم الدور الإيراني ومكانةصالح القومي ضمن المنظومة الآيديولوجية والقدرات الاستراتيجية للدولة الإيرانية. فالمقوم الآيديولوجي يتمركز حول المذهب الشيعي (الإمامي-الاثنا عشرى) المحکوم بمبدأ ولایة الفقیه، الذي لم يُعد مجرد نظام سياسي، بل أضحى هوية وثقافة دینیة حاکمة، بقدر ما أضحى «مصلحة قومية» أيضًا حاکمة لأداء النظام<sup>(9)</sup>. وعلى مستوى آخر يلعب المحدد الجيو-استراتيجي مصدر قوّة ومصدر ضعف في آن واحد للنظام، ومن ثم فهو عامل حاکم لاندفاعات أو لتراءجعات النظام، ويتحدد أكثر، هو عامل حاکم للدور الإيراني، الذي أضحى بدوره من أهمّ معالم النظام الإيراني وسياسة إيران الخارجية.

فالمحدد الجيو-استراتيجي يشكل فرصة وتهديداً في آن واحد بالنسبة إلى إيران، إذ تقع إيران في الجنوب الغربي من قارة آسيا، وقد ارتبط تاريخها السياسي والاقتصادي ارتباطاً قوياً بموقعها الجغرافي ومساحتها التي تبلغ مليوناً و648 ألفاً و195 كيلومتراً مربعاً، أي ثلاثة أضعاف مساحة فرنسا، ومع حدود تبلغ 8731 كلم تربط بينها وبين كل من العراق (1280 كلم) وتركيا (470 كلم) وأفغانستان (827 كلم)، وبakistan (877 كلم)، وجمهوريات آسيا الوسطى: أرمينيا وأذربيجان وتركمانستان (1740 كلم)، إضافة إلى 2700 كلم هي حدود بحرية تطلّ بها على الخليج العربي وبحر قزوين وبحر العرب<sup>(10)</sup>. هذه الامتدادات الحدودية بقدر ما فرضت على إيران قيوداً وتحديات، إذ كانت -تاريخياً- عرضة للغزوات والاختراقات، ولم تكن روسيا (القيصرية) بعيدة عن هذا التاريخ. ومن هنا تشكل الدور الإيراني الذي يُعد أحد أهمّ معالم السياسة الخارجية الإيرانية.

وإذا كان الدور الذي تتلبّس به الدولة أو يتلبّسها لا بدّ أن ينطلق من مشروع سياسي، فإنّ المشروع السياسي الذي انطلق منه الدور الإيراني في ظل الجمهورية الإسلامية

ضاعف من خطورة هذا الدور وما فرضه من تحديات نتيجة الخصوصية السياسية-الآيديولوجية للجمهورية الإسلامية، وكرداً فعل لتداعيات هذا الدور من جانب دول الجوار الإقليمي أولاً والقوى العالمية ذات النفوذ والمصالح المتصادمة مع هذا المشروع الإيراني ثانياً.

لقد طغى المشروع الإيراني للجمهورية الإسلامية على دورها التاريخي وأصبح ملحاً به، أي أصبح الدور في خدمة المشروع الذي أضعى من أهم خصوصيات الجمهورية الإسلامية الإيرانية، لكن ما هو أهم من ذلك أن هذا المشروع الإيراني يجد نفسه مضطراً وهو يسعى إلى تحقيق أهدافه- إلى خوض صراعين في وقت واحد:

**الصراع الأول:** صراع الدفاع عن النظام الذي يواجه الحصار منذ تأسيسه عام 1979، لأنه جاء أولاً على أنقاض نظام آخر كان حليفاً للأمريكيين والإسرائيليين وكان صديقاً لدول عربية توصف بأنها «محافظة» أو «معتدلة»، وكان شريكاً ومنافساً لتركيا في آنٍ واحد، وجاء نظام الجمهورية الإسلامية ليدفع أنeman انقطاع علاقات إيران مع هذه الأطراف، ولأنه ثانياً نظام تبني مشروعًا ثوريًا تغييرياً يسعى إلى تصديره إلى جواره الإقليمي، بحكم مسؤوليات يرى أنها تاريخية وعقيدية، ولأنه ثالثاً مسؤول عن مواجهة تحديات داخلية وإقليمية هائلة فرضتها تركيبته الديموغرافية الطائفية والعرقية المتعددة وموقعه الاستراتيجي وسط عديد من الدول المجاورة المتصارعة والطامحة للوثوب إلى الداخل الإيراني، خصوصاً بعد استقلال عديد من الجمهوريات السوفياتية بعد عام 1991، ووصول الأمريكان والإسرائيليين بنفوذهم السياسي وجودهم العسكري والاستخباراتي إلى مناطق شديدة الاقتراب من إيران، وبالذات بعد أحداث انفجارات 2001 الأمريكية وغزو الأمريكان لأفغانستان واحتلالهم للعراق، إذ وجدت إيران نفسها محاطة بوجود عسكري أمريكي مكثف من كل الاتجاهات<sup>(11)</sup>.

**الصراع الثاني:** صراع الهيمنة الإقليمية، وهذا الصراع وإن كانت الجمهورية الإسلامية قد ورثته من إمبراطورية الشاه، فإنه أخذ أبعاداً جديدة في ظل المشروع السياسي الثوري والمذهبي للجمهورية الإسلامية، فنظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية يمكن وصفه بأنه نظام ثوري يسعى إلى التغيير وتصدير الثورة لفرض نموزجه على الجوار الإقليمي، كما يمكن وصفه بأنه نظام آيديولوجي إسلامي راديكالي يطرح الرسالة العالمية للإسلام ويرفع شعارات تدفعه حتماً إلى الصدام مع دول الجوار، أبرزها شعار البراءة والموالاة، الذي يعني التبرؤ من الظلم والاستكبار ومعادتهم، بل ومواجهتهم من

ناحية، وموالاة المستضعفين ودعمهم في كل مكان في العالم، الأمر الذي يعني حتمية التورّط في سياسات تدخل في الشؤون الداخلية للدول، والتغلغل إلى داخلها والتحالف مع قوى سياسية داخلية، والدخول في صدامات مع أطراف دولية وإقليمية أخرى. كما أنّ هذا النظام يوصف أخيراً بأنه نظام طائفيٌّ-مذهبيٌّ، إذ تنص المادة رقم 13 من الدستور على أن «الدين الرسمي لإيران هو الإسلام، والمذهب هو الجعفري الاشاعري»، كما تنص المادة 76 من الدستور الخاصة برئيس الجمهورية على «أن يكون إيراني الأصل، ويحمل الجنسية الإيرانية، مؤمناً ومعتقداً بمبادئ جمهورية إيران الإسلامية والمذهب الرسمي للبلاد».<sup>(12)</sup>

وبسبب هذين النصين ومسائل أخرى مهمّة واجهت الجمهورية الإسلامية السؤال الصعب: هل هذه التجربة تعبير عن ما يسمى «العالمية الإسلامية» و«الوحدة الإسلامية»، أم هي تعبير عن إسلام طائفيٌّ شيعيٌّ؟ بمعنى آخر: هل الجمهورية الإسلامية مشروع إسلاميٌّ عاليٌّ أم هي مشروع شيعيٌّ طائفيٌّ؟

على المستوى الرسمي هناك نفي قاطع لأيّ اتهامات لمشروع الجمهورية الإسلامية الإيرانية بأنه مشروع شيعيٌّ طائفيٌّ، لكن الممارسات العملية تكشف عن دور مهمٍ للمحدد الطائفي في صنع السياسة الإيرانية داخلياً وخارجياً. لكن الوقوف عند السؤال السابق أو الاكتفاء به يؤدي إلى طمس نصف الحقيقة مع التشكيك في النصف الآخر. فالجمهورية الإسلامية الإيرانية ترتكز في الواقع على دعامتين على نحو ما ينص الاسم: «الجمهورية»، أي المصلحة. و«الإسلامية»، أي الآيديولوجيا. وهي مزيج أو خليط من الدولة والمجتمع الإيراني ب بتاريخه الطويل والعميق والممتدة وتجاربه الإمبراطورية والدور التاريخي للشعب الإيراني في الثقافة والحضارة العالمية ثم الإسلامية، ومن الإسلام كآيديولوجيا.

الجمهورية الإسلامية الإيرانية هي مصالح إيران أولاً، الدولة والمجتمع والحضارة والتاريخ والدور، بغضّ النظر عن كونها إسلامية أو غير إسلامية، وهذا هو جديد الجمهورية الإسلامية، كونها ملتزمة بمشروع إسلامي عالميٍّ له التزاماته بغضّ النظر عن كونه مذهبياً، لكن المذهبية الشيعية تضيق أعباءً والتزامات أخرى على كاهل هذه الجمهورية.

هذا يعني أنّ الجمهورية الإسلامية الإيرانية ليست كلها إسلاماً وأدواراً والتزامات إسلامية أو حتى طائفية شيعية، لكنها أولاً دولة إيران بمجتمعها وأصوله الاجتماعية

التعديدية التي تتكون من قوميات وأديان وطوائف متعددة، وبمصالحها القومية ومتطلبات الأمان القومي الإيراني.

ال الخليط بين المصالح القومية والاعتبارات الإسلامية قد يختلف من تيار سياسي إيراني إلى آخر (محافظ تقليدي، محافظ أصولي ثوري، إصلاحي معتدل، إصلاحي متطرف) ومن قائد إيراني إلى آخر، لدرجة نستطيع أن نقول معها إنّ في إيران كل ألوان الطيف المتعدد من أقصى حماس للمصالح الوطنية دون اعتبار للإسلام، وأقصى حماس للإسلام دون اعتبار للمصالح القومية. وبين هذين المحورين الافتراضيين تتعدد القوى والتيارات السياسية، وتتبادر وتتوافق حول الرؤى والسياسات والبرامج الوطنية.

وبسبب هذا الخليط انحازت إيران إلى الغزو الأمريكي لكل من أفغانستان والعراق بسبب صراعات سياسية وطائفية مع نظام حكم طالبان في أفغانستان، وصراعات سياسية وعسكرية دامية امتدت ثمانية أعوام مريرة من الحرب مع نظام صدام حسين في العراق. إيران لم تؤكد انحيازها للغزو الأمريكي للعراق فقط، بل انحازت للسياسات الأمريكية في العراق على الأقل في الفترة من 2003 إلى 2005 بسبب المكاسب التي حققتها هذه السياسات الأمريكية في العراق لإيران من منظور المصلحة، ومن منظور مكونات المشروع الإيراني في العراق، وعلى الأخص منع قيام نظام عدو لإيران في بغداد، وفرض حلفاء إيران على رأس السلطة في العراق. لكن الخلاف ثم الصدام أخذ يظهر بين إيران وأمريكا في العراق بسبب تنامي التناقض في المصالح، بعد أن أدركت واشنطن خطورة انحيازها المطلق للشيعة على حساب السنة، مما أدى أولًا إلى تنامي ظاهرة التشيع السياسي في المنطقة، وصعود دور الشيعة سياسياً في الدول المجاورة، وأدى ثانياً إلى تحول السنة في العراق إلى مؤيد وداعم وحام للمقاومة، وتحول السنة خارج العراق إلى معارضين للاحتلال الأمريكي وللمشروع الأمريكي في العراق.

المشروع الإيراني تورّط بسبب هذه السياسة في صدام مع الأمريكيين منذ ولادة الجمهورية الإسلامية التي رفعت شعار العداء للأمريكيين (الموت لأمريكا) وأطلقت اسم «الشيطان الأكبر» على الولايات المتحدة. لكن الحصار والاحتواء تحول إلى سياسة مواجهة وتهديد عسكري أمريكي وإسرائيلي بسبب مشروع إيران النووي المتهم بأنه يسعى إلى التحول إلى مشروع عسكري، وبسبب الدور الإيراني المناهض لمشروع السلام الإسرائيلي-الأمريكي والدور الإيراني المناهض للأمريكيين في العراق، خصوصاً بعد عام 2005<sup>(13)</sup>.

إيران لكل هذه الأسباب باتت توصف بأنها «دولة مارقة» من المنظور الأمريكي ومن المنظور الإسرائيلي، لكنها باتت مصدراً للتهديد بالنسبة إلى الدول العربية الخليجية، أو لبعضها على الأقل، بسبب توسيعها المتفاقم في العراق ولبنان ثم في سوريا واليمن. وجاء التوقيع على الاتفاق النووي مع إيران من جانب «مجموعة دول 1+5» ليفاقم شعور هذه الدول العربية بالتهديد من جانب إيران، خصوصاً أن إيران اعتقدت أن التوقيع على هذا الاتفاق يتضمن اعتراضاً دولياً، وأمريكيًا على وجه الخصوص، بدور إقليمي مميز يتيح لها التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، الأمر الذي حرص وزير الخارجية السعودي عادل الجبير على تأكيده أمام «مؤتمر ميونيخ للأمن» بقوله إن «إيران أكبر دولة راعية للإرهاب في العالم»، وعده أن «التحدي في منطقة الشرق الأوسط مصدره إيران، وهي أكبر دولة راعية للإرهاب في العالم، وجزء من تشريعها هو تصدير الثورة، وهي لا تؤمن بمفهوم المواطنة، وتريد من الشيعة في جميع أنحاء العالم أن يكونوا تابعين لها وليس لدولهم». ولم يكتفي الوزير السعودي بذلك، لكنه اتهم إيران بأنها «عازمة على تغيير الأنظمة في الشرق الأوسط»<sup>(14)</sup>.

وجاء التدخل العسكري الإيراني المباشر في الأزمة السورية إلى جانب النظام السوري مدفوعة بعديد من التنظيمات الشيعية الموالية، خصوصاً «حزب الله» اللبناني، وميليشيات أخرى شيعية عراقية وأخرى أفغانية، ليفاقم من أزمة إيران مع الجوار الإقليمي، وخصوصاً العربي، ومع الولايات المتحدة والدول الغربية، الأمر الذي ساهم في بلورة إدراك لدى روسيا بأن إيران تحولت إلى أزمة بالنسبة إلى دول الجوار الإقليمي، وأن العداء الأمريكي لها لم يتغير، كما أن إيران أكدت على لسان المرشد الأعلى علي خامنئي أنها غير عازمة على الانحراف في أيّ تعاون مع الولايات المتحدة بعد الاتفاق النووي، خصوصاً بعد التلاكم الأمريكي المتعمّد في إلغاء العقوبات المفروضة عليها بعد التوقيع على الاتفاق النووي وتوقيع مزيد من العقوبات<sup>(15)</sup>، ومن ثم فإن الأحداث قادت روسيا إلى إيران، وقدرت إيران إلى روسيا، للدخول في «شراكة تعاون»، ولا نقول شراكة استراتيجية في سوريا للحيلولة دون سقوط النظام السوري وفرض معادلة سياسية بديلة تحقق صالح كل من موسكو وطهران في سوريا.

هذا التقارب، الذي ربما حدث اضطرارياً، فرضته ظروف العقوبات الغربية على البلدين، والشعور المشترك بالحصار من ذات المصدر كان عاملاً تقريباً، ثم جاء الدفاع عنصالح ليدعم هذا التوجه على النحو الذي أفضى فيه كاتب إيراني تحدث فيه عن

العقوبات الأمريكية والغربية التي تعرضت لها إيران بسبب برنامجها النووي ومشروعها السياسي، والعقوبات الغربية التي تعرضت لها روسيا بسبب الأزمة في أوكرانيا، وجاء الدفاع الرئيسي عن مصالح انتهكها الغرب في ليبيا، ومصالح أخرى باتت مهددة في سوريا لتدعم التقارب الروسي-الإيراني. وهذه عوامل لم تكن قائمة كلها قبل ثلاثة أعوام، أي قبل عام 2012، في عهد الرئيس الروسي السابق ميدفيديف، الذي خضع لرؤى أددت إلى تهميش العلاقة مع إيران، عكس ما حدث عقب عودة الرئيس فلاديمير بوتين إلى الحكم عام 2012<sup>(16)</sup>.

هذا الإدراك للتحول في السياسة الروسية نحو إيران أدركه الإيرانيون بشكل خاص عقب المؤتمر الرابع لدول بحر قزوين الذي عقد في 29 سبتمبر 2014، إذ أجمع المحاللون الروس على أن «العلاقات بين موسكو وطهران تشهد تحسناً ملحوظاً بعد فترة من الجمود شابت سنوات حكم الرئيس ميدفيديف، إذ حدثت طفرة قوية في العلاقات بين البلدين في العديد من المجالات الاقتصادية والتجارية والصناعية والعسكرية، إضافة إلى تسيق المواقف في كثير من القضايا الإقليمية، الأمر الذي أدى إلى تفاؤل ملحوظ لدى المراقبين الإيرانيين، خصوصاً عقب اجتماع اللجنة التجارية المشتركة التي عقدت في طهران في الفترة من 7 إلى 11 سبتمبر 2014. هذا التفاؤل أدى إلى توقعات بزيادة حجم التبادل التجاري إلى عشرة أضعاف بحيث يصل إجمالي اتفاقيات الاستثمار التي كان من المأمول أن توقع بعد هذا الاتفاق إلى 70 مليار يورو»<sup>(17)</sup>.

كان إدراك وجود مصالح متبادلة عاملاً مهماً دفع البلدين إلى تطوير تعاونهما المشترك. فقد وجد المستثمرون الروس فرصة للتعاون مع إيران، خصوصاً في مجال النفط والغاز والبتروكيماويات والطاقة النووية والكهرباء والبني التحتية للطرق والإنشاءات، فوقعَت روسيا مع إيران في 11 نوفمبر 2014 اتفاقاً للمشاركة في بناء ثمانى محطات جديدة للطاقة النووية، مع طموح لبناء مفاعلين نووين جديدين في المجمع النووي في بوشهر، بالإضافة إلى وحدة إنتاج الطاقة الكهربائية النووية التي شيدتها المهندسون الروس وتم تسليمها للإيرانيين في عام 2013. ولم يكن الاهتمام الإيراني بتطوير العلاقات الاقتصادية مع روسيا أقل من مثيله الروسي، خصوصاً في ظل تشكّل إيران في فرص نجاح مفاوضات الاتفاق النووي بينها وبين «مجموعة 1+5»، الأمر الذي كان سيؤدي إلى استمرار فرض العقوبات وربما مضاعفتها، ومن ثم لم يكن هناك بديل مأمون كشريك تجاريًّا واقتصاديًّا غير روسيا. في تلك الظروف وصل وزير التنمية الاقتصادية الروسي إلیکس أولوكايف

إلى طهران في أعقاب فشل التوصل في فيينا إلى اتفاق شامل حول أزمة برنامج إيران النووي، إذ وقع مع وزير الصناعة الإيرانية حينئذ محمد رضا نعمت زاده مذكرة تفاهم بهدف دعم الاستثمار والتجارة المشتركة بين البلدين، وتوطيد التعاون الاستراتيجي بين شركة الصادرات الروسية وصندوق ضمان الصادرات الإيراني، على أمل التخفيف من وطأة العقوبات الغربية على إيران<sup>(18)</sup>.

طيلة تلك السنوات، خصوصاً التي سبقت توقيع الاتفاق النووي، كان الإيرانيون متوجسين من إمكانية استمرار هذه الوبيرة المتصاعدة من علاقات التعاون مع موسكو، لإدراكهم أن هذه العلاقات كانت مرتبطة بمتغيرات خارجية، خصوصاً مسارات صعود وهبوط العلاقات الروسية-الأمريكية، وكان رهانهم أنه من دون علاقات اقتصادية قوية للغرب مع روسيا فإن روسيا لن تتراجع في تطوير علاقتها مع إيران.

لم يأت هذا التشكيك الإيراني من فراغ، فقد كانت هناك ممارسات روسية تؤكد صعوبة تعويل إيران على تحالف أو شراكة مع روسيا، وكان هناك إدراك إيراني بأنّ الأولوية بالنسبة إلى موسكو كانت وستظل دائماً للعلاقة مع الغرب الذي تربطه شبكة من المصالح الجيو-استراتيجية والاقتصادية الضخمة مع روسيا. كان أهم مؤشرات هذا الإدراك الموقف الروسي من الملف النووي الإيراني، إذ التزمت روسيا تماماً بموقف المجموعة الغربية المشاركة في «مجموعة 1+5» بغضّ النظر عن التعاون القائم بين موسكو وطهران في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

فقد أكدت روسيا ماراً أنها ترفض تماماً امتلاك إيران قدرات نووية عسكرية، كما أنها التزمت بالتصويت الإيجابي لمصلحة جميع قرارات مجلس الأمن التي فرضت عقوبات على إيران (ست قرارات في الفترة من 2006-2010) لعدم تجاوبها مع متطلبات الوكالة الدولية للطاقة الذرية<sup>(19)</sup>، وزادت روسيا على ذلك عندما التزمت بحظر تصدير الأسلحة إلى إيران على غرار القرار الصادر عن الرئيس السابق ميدفيديف في 22 سبتمبر 2010، وعلى نحو منفرد بفرض حظر تصدير منظومة صواريخ «S-300» بقيمة 800 مليون دولار كانت الحكومة الروسية قد تعاقدت عليها مع إيران، مما دفع إيران إلى اللجوء إلى محكمة التحكيم الدولي الدائمة طلباً لتعويضات إلغاء الصفقة بقيمة أربعة مليارات دولار<sup>(20)</sup>. ورغم ذلك فإن روسيا واصلت حرصها على إرضاء الغرب على حساب إيران بالنسبة إلى أزمة البرنامج النووي، عندما اقترحت أن تكون وسيطاً لتخصيب اليورانيوم الإيراني على الأرضي الروسي حللاً لإشكالية إصرار الغرب على منع إيران من الانخراط في عمليات

تخصيب اليورانيوم، وهو الأمر الذي رفضته إيران بشدة. كما تماطلت روسيا في تأجيل إنجاز المراحل النهائية لفاعل بوشهر لأكثر من سبع سنوات بسبب الضغوط الغربية والإيرانية. لكن حدث التحول في الموقف الروسي عندما اشتد التصادم مع الولايات المتحدة بعدما أصرّت واشنطن على توسيع تمدد حلف شمال الأطلسي (الناتو) إلى الدول المجاورة لروسيا في آسيا الوسطى والقوقاز ومنطقة بحر قزوين، عندها وجدت روسيا أن التعاون، أو تطوير التعاون، مع إيران قد يكون إحدى أهم السياسات الدفاعية الروسية ضد المواقف العدوانية الغربية إزاءها.

وهكذا ظلت علاقات روسيا بإيران تتارجح بين الصعود والهبوط بفعل محددات وعوامل حالت دون تحويل التقارب إلى تحالف أو إلى شراكة استراتيجية، ومنعت تدهور التعاون إلى صراع في ظل حاجة متبادلة لم تقطع بين البلدين مثل هذا التعاون المتارجح، إلى أن تحول مع الأزمة السورية إلى «تحالف اضطراري».

### ثانياً: الأزمة السورية ومسارات تطور العلاقات الروسية- الإيرانية

إذا كانت الأزمة السورية قد فرضت على كل من إيران وروسيا تحالفاً ما، فهو وإن كان اضطرارياً بحكم الضرورة للبلدين فإنه، وعلى الرغم من كل مراحل الصعود في هذا التحالف التي لم ينافسها غير مراحل الهبوط، لم يتجاوز حقيقة أنه بقي «تحالفاً استراتيجيًّا انتقائياً» يعكس التقدم والتراجع في العلاقة بحكم تقارب أو تباعد أدوار البلدين التي تعكس وتعبر عن تقارب أو تباعد المصالح بينهما، ناهيك بأدوار القوى المنافة لإيران في العلاقة مع روسيا في سوريا، وهي بالتحديد: الولايات المتحدة وتركيا وإسرائيل، وهي الأطراف التي لعبت الأدوار المميزة في تقارب أو تباعد الشراكة الإيرانية- الروسية في سوريا، وهي التي ستحكم حتماً مستقبل هذه العلاقات حسب تعاملاتها مع الأزمة السورية. ولكي تتحدد معالم التفاعل بين إيران وروسيا من الضروري أن نذكر مجموعة من الحقائق، أولها أن إيران سبقت روسيا في التدخل في الأزمة السورية إلى جانب نظام الرئيس بشار الأسد ضد ما عدته «مؤامرة خارجية» تستهدف قوى المقاومة. وثانيها أن إيران لعبت دوراً مهماً في إغراء أو إقناع روسيا بالتدخل في سوريا في مرحلة فارقة من تاريخ الأزمة السورية، وثالثها أن روسيا تدخلت في سوريا دفاعاً عن مصالح أدركت أنها أصبحت مهددة، وأن هذه المصالح وتشابكها مع مصالح الأطراف والقوى الأخرى الدولية والإقليمية في الأزمة السورية هي التي ظلت تحكم مسار تطور علاقات إيران مع روسيا طيلة العامين الأخيرين على وجه الخصوص.

بالنسبة إلى الدور الإيراني في إقناع روسيا بالتدخل العسكري في الأزمة السورية توجد روایتان، الأولى تقول إن دعوة روسيا للتدخل في الأزمة السورية جاءت بطلب من مرشد الجمهورية الإسلامية علي خامنئي باعتباره القائد الأعلى للقوات المسلحة الإيرانية، حمله مستشاره للشؤون الدولية علي أكبر ولايتي قبل سبتمبر 2015 وسلمه شخصياً إلى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين<sup>(21)</sup>. أمّا الرواية الثانية فتقول إن الجنرال قاسم سليماني، قائد فيلق القدس في «قوات حراس الثورة»، زار موسكو وأجرى محادثات مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وأقنعه بالانضمام إلى «جبهة المقاومة» التي تقودها إيران، وكان الطموح الإيراني أن «يمدد التدخل الروسي الرئيس السوري بشار الأسد بالقوة التي يحتاج إليها من أجل تعديل كفة القوى لصالحه»<sup>(22)</sup>.

هاتان الروایتان قد يكون مشكوكاً في مصداقيتهم، على ضوء مواقف روسية قوية وواضحة تؤكد أن روسيا، إذا جاز التعبير، هي المتغير المستقل وأن إيران هي المتغير التابع في العلاقة بين الطرفين في الأزمة السورية، ومن ثم فإذا كانا نسعاً إلى البحث في مآلات الأزمة فعلينا التركيز بصفة أساسية على العامل الروسي والعوامل المؤثرة على مواقفه في سوريا. ونشير بهذاخصوص إلى مجموعة من المواقف والتصريحات المميزة، أولها ما جاء على لسان الرئيس فلاديمير بوتين بخصوص تحديده للقوة المميزة في إدارة الأحداث في الشرق الأوسط عندما يقرب من عامين من التدخل الروسي في سوريا، وخصوصاً قوله إنه «إذا كان هناك قوى مسؤولة عن إعادة تشكيل الشرق الأوسط فهي روسيا لا إيران». وثانياًها قول سيرغي لافروف وزير الخارجية الروسي موضحاً من هو الطرف المسؤول عن توجيهه دعوات الحضور لمؤتمر لوزان الخاص بسوريا، وتصرحه الذي قال فيه: «لقد أقنعنا شركاءنا الأميركيين بالسماح لإيران بالمشاركة في مؤتمر لوزان إلى جانب دول إقليمية أخرى»<sup>(23)</sup>. وثالثها نصوص إيرانية صادرة عن «مركز الدراسات الاستراتيجية» في إيران ركزت على أن التدخل الروسي في سوريا جاء لدعاوى ومصالح روسية، منها تأكيد الرئيس فلاديمير بوتين أن «الوجود العسكري الروسي في سوريا هو من أجل مقاومة الإرهاب»، وأنه «من دون مساعدة روسيا فإن الوضع في سوريا سوف يزداد سوءاً، وستسقط الدولة في أيدي تنظيم (داعش)، وسوف يتزايد عدد اللاجئين الفارين إلى أوروبا». ويوضح «مركز الدراسات الاستراتيجية» في تقريره الاستراتيجي (العدد 75-أكتوبر 2015) أن الرئيس بوتين قد اختار الوقت المناسب لإرسال القوات الروسية إلى سوريا. فمن ناحية، فقد جيش الأسد كثيراً من المناطق التي كانت تحت يده، ولديه مزيد من الخسائر، ومن الناحية الأخرى وعقب الخسائر

الناجمة عن احتلال أفغانستان والعراق، فقد زادت رغبة الولايات المتحدة في العزلة والانزواء<sup>(24)</sup>، ما يعني أن روسيا وحدها هي التي كان بمقدورها، في ذلك الوقت، التدخل الجاد لوقف الزحف الداعشي.

وهنا جاء التوضيح المهم على لسان نيكولاي كورالييف، الملحق العسكري الروسي السابق في طهران لشبكة «سي إن إن» الأمريكية ليلقي مزيداً من التأكيدات حول طبيعة الدور الروسي في سوريا، بقوله: «إن روسيا لا تقاتل من أجل الأسد، ولكنها تساعد على أن يحافظ على الأرضي التي تحت يديه»<sup>(25)</sup>.

وفق هذا التحديد لطبيعة العلاقة بين روسيا وإيران في سوريا يمكننا تمييز ثلاثة مسارات أخذتها هذه العلاقة تكشف حدود التوافق وحدود التباعد بين روسيا وإيران في سوريا، هي على الترتيب: مرحلة الخلاف الإيراني-الروسي على إدارة الأزمة عقب مؤتمر فيينا للسلام الخاص بسوريا، ومرحلة تأزم العلاقات التركية-الروسية وانعكاساتها الإيجابية على العلاقات الروسية-الإيرانية، وأخيراً مرحلة ما بعد معارك حلب والانقسام في الرؤى بين إيران وروسيا حول الدور الأمريكي وحدود المشاركة التركية والتفاهمات الروسية-الإسرائيلية.

**1- الخلافات الإيرانية-الروسية حول مؤتمر فيينا:** هذه الخلافات أعقبت مرحلة من التقارب والتسيق الإيراني-الروسي الذي بدأ أولاً في العراق ثم في روسيا بعد قرار القيادة الروسية بالتدخل العسكري في سوريا. هذا التقارب جاء بعد إدراك روسيّ لجدّية الخلافات الإيرانية-الأمريكية بعد توقيع الاتفاق النووي، وأن الانفصال لم يفتح آفاقاً واعدة في العلاقات الأمريكية-الإيرانية عكس توقعات إسرائيلية وأخرى عربية خليجية، كما جاء نتيجة لتداعي الموقف العسكري لقوّات الجيش السوري أمام انتصارات واسعة للمعارضة المدعومة أمريكيّاً وتركيّاً وعربيّاً، ودخول أمريكا طرفاً في الأزمة الداخلية في العراق وضلعها في تشكيل قوّة سُنية محلية تتولى تحرير مناطقها من احتلال ميليشيات «داعش». وكانت البداية في التسيق الإيراني-الروسي في العراق الذي أخذ شكلًا «استخباراتيًّا» أسرف عن تأسيس «مركز استخباراتي رباعي» روسي-إيراني-عربي-سوري، أوضح سيرغي لافروف وزير الخارجية الروسي (27 سبتمبر 2015) أن هدفه هو التسيق لمواجهة «داعش». هذا التسيق دعمته قناعات إيرانية بوجود قواعد للثقة والمصالح المشتركة مع روسيا، على العكس تماماً من العلاقة مع الولايات المتحدة على النحو الذي أوضحه محمد جواد ظريف وزير الخارجية الإيراني.

هذا الإدراك تأكّد بعد لقاء وزير الخارجية الإيرانية محمد جواد ظريف مع كل من وزير الخارجية الأميركي جون كيري ووزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف. ففي لقاء ظريف مع كيري في واشنطن (25 سبتمبر 2015) تأكّد ظريف من ثبات الموقف الأميركي الرافض لأي دور مستقبلي للرئيس السوري بشار الأسد في حكم سوريا، في حين كان قد تأكّد خلال لقائه في موسكو مع سيرغي لافروف (17 أغسطس 2015) رفض لافروف تحية بشار الأسد واعتباره قوة أساسية في ضمان وحدة سوريا من ناحية، وال الحرب على الإرهاب من ناحية أخرى<sup>(26)</sup>.

أحدث التدخل العسكري الروسي في سوريا في 20 سبتمبر 2015 - وهو التدخل الذي كانت له نتائج عسكرية حاسمة وأخذ يُعرف بـ«عاصفة السوخوي»- نتائج عسكرية ميدانية مهمّة استطاعت أن تقلب المعادلة في سوريا للمرة الأولى منذ خمسة أعوام لمصلحة الحل السياسي، الذي يمكن أن نقول إنّ روسيا فرضته في مؤتمر فيينا الذي عقد في 30 أكتوبر 2015 بمشاركة 16 دولة (من بينها إيران والسعودية وتركيا ومصر والأردن كأطراف إقليمية، إضافة إلى الاتحاد الأوروبي والدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن)، ففي هذا المؤتمر تم التوافق على بنود للتسوية السياسية للأزمة السورية، جرى تحويلها إلى مجلس الأمن وصدر بها القرار الذي حمل الرقم 2254 في 18 ديسمبر 2015، مع جدول زمني يربط بين وقف إطلاق النار وتشكيل حكومة موسعة، يليها إجراء تعديلات دستورية، أو صياغة دستور جديد للبلاد، يعقبه إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية في غضون 18 شهراً، دون أي إشارة إلى مستقبل الرئيس السوري على نحو ما أرادت موسكو وطهران بإصرارهما على جعل هذا الإجراء حقاً للشعب السوري وحده دون أي تدخل من أي طرف خارجي.

كان هذا المؤتمر وما صدر عنه من قرار دولي بمثابة صدمة في العلاقات بين إيران وروسيا، فقد صدّمت إيران في الحليف الروسي بعد أن تكشفت الخلافات بين الرؤى والمصالح الإيرانية مع الرؤى والمصالح الروسية في سوريا، والمشكلة أن هذه الصدمة جاءت في أعقاب موجة غير مسبوقة من التفاؤل الإيراني لا ينافسها غير حالة التفاؤل لدى النظام السوري وكذلك «حزب الله» منذ اللحظات الأولى للتدخل العسكري الروسي في سوريا. فقد توقعت كل هذه الأطراف أنّ هذا التدخل سيفرض معادلة جديدة لتوزن القوى دخل سوريا ستفرض حتماً معادلة سياسية جديدة لصالح النظام السوري، خصوصاً في ظل تعمّد الطائرات الروسية عدم الاكتفاء بضرب قواعد ومراكز تنظيم

«داعش» في سوريا، بل امتدّت إلى ضرب تنظيمات جهادية مدعومة من أطراف عربية وإقليمية دولية، وهي الضربات التي أدّت إلى توقعات بإضعاف المعارضة السورية والتأثير سلبياً على وزنها السياسي في أي مؤتمر مستقبلي للسلام في سوريا.

فقد وجدت إيران ومعها نظام بشار الأسد و«حزب الله» أنفسهم وجهاً لوجه في صدام مع الحليف الروسي. فالتسريع الروسي للقبول بمسار الحل السلمي جنباً إلى جنب مع مسار الحرب ضد الإرهاب مثل صدمة كبيرة لإيران وبشار الأسد وهما من تصوّرا أنَّ التدخل الروسي جاء ضمن معادلة فرض الحل العسكري أو على الأقل فرض معادلة توازن قوى جديدة لصالح النظام السوري، تضمن للنظام أن يتسيّد الموقف السياسي ويفرض شروطه للعملية السياسية وفي مقدمتها الاستبعاد النهائي لمقوله إبعاد بشار الأسد عن مستقبل سوريا كشرط يطالب به الطرف الآخر، الولايات المتحدة وحلفاؤها الدوليون والإقليميون وفصائل ومنظمات المعارضة السورية<sup>(27)</sup>.

روسيا عبرت مبكراً عن هذا التوجّه المزدوج عندما استدعت الرئيس السوري بشار الأسد منفرداً للقاء مع الرئيس فلاديمير بوتين، تأكّد أنه كان يتعلّق بدور الأسد شخصياً أو «محبّر الأسد» وليس فحوى أو مضامين المشروع السياسي الروسي لحلّ الأزمة السورية، ما يعني أن روسيا قد تعمّدت إرسال رسائل إلى الطرف الآخر بأنّها هي الأخرى لم تُعد تربط شرطبقاء الأسد بضرورة الدفع بحلّ سياسي لإنقاذ سوريا والحفاظ على وحدة الدولة السورية. وجاءت الممارسات الروسية بعد ذلك لتؤكّد أنَّ هدف التدخل العسكري الروسي في سوريا ليس بالضرورة هو هدف النظام السوري وإيران، فقد أخذت معالم افتراق الرؤى والمواقف تفرض نفسها بين موسكو وكل من طهران ودمشق، وكان الطرفين يخوضان حربين في سوريا وليس حرّيّاً واحدة. فالمهمة الروسيّة في سوريا تتطلّب على رغبة في التفاوض وتهيئة ظروف الحل السياسي وعدم الصدام لا مع الولايات المتحدة ولا حتى إسرائيل عسكرياً في سوريا.

تأكد التسويق العسكري الروسي-الأمريكي في سماء سوريا لتجنب أي صدام بين الطرفين، لكن المثير في الأمر أن هذا التسويق امتد أيضاً إلى إسرائيل عندما أغارت طائرات إسرائيلية على موكب للجيش السوري في منطقة القلمون القريبة من الحدود مع لبنان، واستهدفت شاحنات وصفها الإعلام الإسرائيلي بأنّها كانت تنقل أسلحة إلى «حزب الله». هذه الطائرات اجتازت الأجواء السورية في منطقة تشهد كثافة في تحليق الطائرات الروسية، ومن غير المنطق تصور تجرّؤ إسرائيل على القيام بالتحليق في هذه

الأجواء دون تسييق مسبق مع روسيا، ما يعني أن المهمة الروسية في سوريا تأخذ بعين الاعتبار المصالح الإسرائيلية، وأن شاحنات الجيش السوري التي تنقل السلاح إلى «حزب الله» عبر الأراضي السورية ستبقى ضمن دائرة الاستهداف، ما يعني بروز افتراق مصالح روسية-إيرانية في سوريا<sup>(28)</sup>.

افتراق المصالح ظهر أيضًا في الاهتمام الكبير الذي توليه روسيا لإعادة الاعتبار للجيش السوري الذي كان يُعد دائمًا ورقة الرهان الروسية على مدى سنوات طويلة. هذا التوجه جاء بعد إعلان بشار الأسد وحديثه عن هزائم تحدث للجيش، الأمر الذي عدّه الروس طلباً للنجدة من روسيا واعترافاً بأن إيران «لم تحقق شيئاً له اعتباره على الأرض». التدخل الروسي جاء من هذا المنطلق وجاء بداعٍ من الحفاظ على المؤسسات وأبرزها الجيش، على نحو ما ورد على لسان ميخائيل بودانوف نائب وزير الخارجية الروسي الذي أكد أن موسكو ستضرب كل من هو خارج الجيش، وستتيح الفرصة للجميع للانضمام إلى الجيش، هذا يعني أن روسيا يمكن أن تضرب تنظيمات عسكرية وميليشيات موالية لإيران مثل «جيش الدفاع الوطني» و«اللجان الشعبية» و«كتائب البعث» إذا ما أصررت على العمل خارج سيطرة الجيش السوري. إلى جانب هذا التوجه اتجهت روسيا أيضًا إلى الترويج لدعوة تأسيس «مجلس عسكري» تبحث الآن عن تركيبته ضمن مسعى إعادة هيكلة الجيش وتنظيمه، ويصعب أن يتم تحت إشراف بشار الأسد، انطلاقاً من قناعة مفادها أن الجيش وحده هو من يضمن وحدة سوريا، وإذا كانت هذه المهمة تستلزم إعادة دمج العسكريين المستقيلين اعترضاً على ممارسات سياسية وعسكرية خطأة للنظام فإن هذه المهمة تتعارض تماماً مع كل ما يسعى إليه الأسد بدعم من إيران. وجنباً إلى جنب مع هذا التوجه تتحدث روسيا بعد مؤتمر فيينا عن اعتبار «الجيش السوري الحر» منظمة غير إرهابية وتسعى إلى دمجه في العملية السياسية، مع تلميحات بدعمه بتصف جوّي في حال انخراطه في قتال ضد «داعش»، ما يعني أن روسيا مستعدة للتسييق مع المعارضة العسكرية، وهذا ما أغضب إيران ونظام الأسد، خصوصاً بعد إعلان رئيس إدارة العمليات في هيئة الأركان العامة الروسية الجنرال أندره كارتابولوف في 3 نوفمبر 2015 أن «المقاتلات الروسية استهدفت 24 موقعًا لتنظيم (داعش) تم تحديدها بمساعدة المعارضة السورية». لم يكتف الجنرال الروسي بذلك، بل قال: «لقد أعلننا مراراً استعدادنا للتعاون مع جميع القوى الوطنية السورية التي تقاتل ضد الإرهابيين من داعش وجبهة النصرة. أريد أن أحبطكم علمًا بأنه في إطار التحالف

الدوليّ الواسع لمكافحة الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط، أقمنا اتصالات مع قادة المعارضة السورية والقادة الميدانيين لعدد من التشكيلات». وتتابع: «لقد أنشأنا مجموعة تسيير العمل التي لا يمكن الإفصاح عن تكوينها لأسباب واضحة. وتم تنظيم عملهم المشترك في تسيير الجهود المشتركة الموجهة لحل مسألة معارضة داعش»، ثم أضاف موضحاً أن الطائرات الروسية والأمريكية أجرت تدريبات مشتركة في الأجواء السورية لتجنب الاصطدام.

معالم هذا الافتراق في الرؤى والتوجهات الروسية عن مثيلاتها لدى إيران والنظام السوري ظهرت أيضاً في الرؤية الروسية لتفعيل العملية السياسية وفقاً لمؤتمر فيينا، فروسيا حريصة على اتضاح حوار سوري-سوري بين النظام وقوى المعارضة المعتدلة التي سوف يتم الاتفاق عليها كشريك في هذه العملية السياسية، بحيث يضم هذا الحوار كل أطياف المجتمع السوري، بما في ذلك كل مجموعات المعارضة التي سوف يتفق على اعتبارها معارضة معتدلة. وحرص سيرغي لافروف وزير الخارجية الروسي في اتصال هاتفي مع نظيره الأمريكي جون كيري على بحث «إمكانيات الحصول على دعم دولي لنسوية الأزمة السورية على أساس حوار وطني، بما في ذلك تشكيل وقد مشترك من المعارضة السورية لإطلاق حوار سياسي مبكر وتوحيد المواقف في مكافحة الإرهاب»<sup>(29)</sup>. إيران رفضت إطلاق مثل هذا الحوار ورفضت أيّ تعاون مباشر أو غير مباشر مع واشنطن حول سوريا على نحو ما ورد على لسان علي أكبر ولايتي مستشار مرشد الجمهورية الإسلامية في إيران للشؤون الدولية عقب لقائه مع فيصل المقداد نائب وزير الخارجية السوري في طهران، فقد أكد أنّ بلاده «لا تقبل بأيّ مبادرة لا تقبل بها الحكومة السورية والشعب السوري»، في حين أعلن محمد جواد ظريف وزير الخارجية الإيرانية أن «الشعب السوري وحده من يقرر مستقبله بنفسه ويجب عدم فرض أيّ شيء عليه». وفي ذات الوقت تعمّدت طهران التصعيد ضد الولايات المتحدة وعلى لسان المرشد الأعلى السيد علي خامنئي الذي جدد شعار «الموت لأمريكا»، مؤكداً أنّ هذا الشعار «يحظى بسند عقلاني ومستلزم من الدستور». خامنئي أعاد التأكيد أيضاً على ضرورة عدم الثقة في أمريكا أمام آلاف الطلاب الجامعيين بمناسبة الاحتفالات الإيرانية بـ«اليوم الوطني لمقاومة الاستكبار العالمي»، كما شدّد على أن «الحقيقة المؤكدة هي أن أهداف أمريكا تجاه الجمهورية الإسلامية لم تتغير. ولو تمكنا من تدميرها فإنهم لن يتربدوا أو يتوانوا عن ذلك لحظة واحدة».

هذا الموقف التصعيدي الإيراني ضد الولايات المتحدة كان الوجه الآخر لتصعيد مكبوت ضد روسيا جرى إظهاره أحياناً مرة على لسان قائد الحرس الثوري عندما تعمّد التذليل بالسياسة الروسية في سوريا بقوله إن «روسيا تعمل فقط من أجل مصالحها في سوريا»، ومرة بالتكلّم في إظهار المواقف على حضور الجولة الثانية من محادثات فيينا الخاصة بسوريا بعد تردد عن قبول هذه المشاركة، تحدثت فيها عن العزم على الانسحاب من تلك المحادثات، وهو موقف يكشف أن إيران لم تُعد ترى في روسيا حليفاً لها في سوريا بعد قراءة دقيقة للموقف الروسي وبالذات المسعى للتوصل إلى حل قائم على قاعدة «لا غالب ولا مغلوب»<sup>(30)</sup>.

2- التصعيد التركي والأمريكي ضد روسيا في سوريا وانعكاساته على العلاقات العربية- الإيرانية: لعبت مواقف القوى الدولية والإقليمية المنافسة لإيران في سوريا دوراً مهماً في تحديد مسارات علاقات التعاون أو التناقض بين موسكو وطهران في سوريا، ويمكننا هنا أن نشير إلى حدفين مهمين لعبا دوراً محورياً في إعادة التقارب الدافئ بين طهران وموسكو عقب مرحلة الفتور التي نتجت عن تباعد روئي الطرفين حول مؤتمر فيينا، الحدث الأول يتعلق بإسقاط تركيا أحدى الطائرات الروسية في الأجواء السورية، والحدث الثاني الضربات الأمريكية على وحدات للجيش السوري في دير الزور.

#### أ- إسقاط تركيا لطائرة السوخوي الروسية

كان لقيام طائرتين تركيتين مقاتلتين بإسقاط إحدى طائرات «السوخوي-24» الروسية ردود فعل روسية قوية و مباشرة في اتجاهين، أولهما تكثيف التدخل العسكري الروسي في سوريا عبر الدفع بنوعيات متقدمة من الأسلحة، وإعطاء أولوية لفرض توازن عسكري قوي جديد في سوريا يعمل لصالح روسيا والقوى الحليفة، وبالتالي تحسين موقف إيران، وهذا ما كانت تطالب به إيران قبل ذلك وتحفظ على الاندفاعة الروسية نحو الحل السياسي. وثانيهما توثيق العلاقات الثنائية مع إيران في مجالاتها المختلفة، وزيادة التسييق والتعاون المشترك في القتال الدائر في سوريا، ليس فقط ضد الميليشيات والمنظمات المعارضة، بل أيضاً ضد تركيا. ففي اليوم الثاني لإسقاط طائرة «السوخوي-24» بدا أن الرد الروسي على الحادثة الجوية قد أخذ في الحسبان ضرورة التركيز على إفشال الأهداف التي ابتفتها تركيا من مغامرتها، وهو ما ترتب عليه تكثيف الانغماط العسكري الروسي في سوريا، الأمر الذي استلزم أهمية تفعيل التعاون العسكري مع إيران على أرض المعارك في سوريا.

ادركت روسيا مبكراً أنّ تركيا أرادت تحقيق حزمة من الأهداف بضريبة واحدة من خلال إسقاطها للطائرة الروسية، أبرزها توجيه ضربة معنوية للرئيس بوتين عبر إسقاط طائرة حربية بات تمثّل رمزاً لعاصفته العسكريّة المتواصلة في سوريا، واستفزاف الجهود الدبلوماسيّة وال العسكريّة الروسيّة الهدفـة إلى دحر الإرهاب وتحقيق الحل السياسي للأزمة السوريّة، وذلك من خلال استدراج موسكو إلى مواجهة تتجاوز جبهتها الميدان السوريّ، والأهم هو وضع حلف شمال الأطلسي (الناتو) أمام واقع جديد يدفعه إلى القبول بخطبة رجب طيب أردوغان الهدفـة إلى إقامة منطقة آمنة/ عازلة من جرابلس إلى البحر المتوسط. لكن جاء الرد الروسي القوي والمباغت ليحيط هذا التخطيط التركي، فالإجراءات الأولى التي اتخذتها موسكو كانت كافية لإفشال الأهداف التركية الثلاثة أو على الأقل لاحتواها. كانت البداية هي نجاح عملية كوماندوز مشتركة روسية-سوريّة في إنقاذ وإعادة الطيّار الروسي الثاني الذي نجا من القتل إلى قاعدته الجويّة في سوريا. أما محاولات الاستفزاز فبـدا أنها اصطدمت برد الفعل الروسي الذي أحبط آمال أنقرة بمنازلة روسية-أطلسيّة. أمّا مخطط المنطقة العازلة فكان من نصيب روسيا وليس من نصيب تركيا، فبدلاً من نجاح تركيا في فرض منطقة تركية عازلة على الحدود مع سوريا تمكّنت روسيا من إقامة هذه المنطقة لتصبح منطقة عازلة روسية بعد قرار موسكو نشر وتفعيل منظمات صواريخ «إس 300» و«إس 400» على الأرضي السوريّة، إضافة إلى تسيير طائرات مقاتلة لمواكبة العمليّات الجويّة، وكذلك إدخال دبابات «تي-980» إلى مساح العمليّات في سوريا، في إشارة روسية إلى رفع وتيرة العمليّات ضدّ «داعش» والمنظمات الإرهابيّة جنباً إلى جنب مع تصعيد روسيا المواجهة الدبلوماسيّة مع تركيا بفرض تأشيرات دخول على الأتراك مع مطلع عام 2016، وفقاً لتصريحات جاءت على لسان وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، الذي هدد بإغلاق الحدود بين سوريا وتركيا، وقال إنّ هذه الخطوة سوف تسهم في حل مشكلة الإرهاب في سوريا إلى حدّ كبير، مشيراً إلى أنّ تركيا بدأت تتوتّر بعدما بدأ الطيران الروسي يقصف قوافل النفط المسروق من سوريا.

هذه التطورات، وعلى الأخص الانغماض الروسي المتعمق في الحرب داخل سوريا، كان لها تأثيرها القوي وال مباشر على الأجواء شديدة الإيجابية في العلاقات بين إيران وروسيا التي صاحبت زيارة بوتين لطهران ولقاءه المهم مع علي خامنئي، سواء ما يتعلّق بالعلاقات الثنائيّة أو الأزمة السوريّة أو الموقف من الولايات المتحدة الأميركيّة، وهي

الزيارة التي بدأها بوتين في 23 نوفمبر 2015 للمشاركة في أعمال القمة الثالثة لمنتدى الدول المصدرة للغاز (أوبك-غاز).

فقد وضعت هذه الزيارة حجر الأساس لشراكة استراتيجية بين البلدين في مواجهة محاولات الهيمنة الأمريكية، وهو ما عبر عنه بوتين برسائل مباشرة وغير مباشرة لقيادة الإيرانية، أبرزها قرار موسكو برفع الحظر المفروض على توريد التكنولوجيا النووية لإيران، وتأكيد بوتين أن بلاده «لا تطعن حلفاءها في الظهر ولا تعمل ضدهم خلف الكواليس كما يفعل الآخرون»، في إشارة إلى الولايات المتحدة. كما فتحت آفاقاً واعدة أمام إقامة منطقة للتجارة الحرة بين إيران والاتحاد الأوروبي، وتعزيز علاقات التعاون من خلال منتدى الدول المصدرة للغاز الطبيعي (أوبك-غاز) وتأكيد الثقل الذي تمثله الدول الأعضاء في هذا المنتدى على مستوى سياسات الطاقة، وعلى أهمية التكامل الاقتصادي بين هذه المجموعة من الدول أعضاء ذلك المنتدى والتكلات الاقتصادية الأخرى التي لروسيا دور محوري فيها، خصوصاً «منظمة شنغي» و«مجموعة الدول المطلة على بحر قزوين» وتجمع دول «بريكس» وكذلك «الاتحاد الأوروبي».

وفي لقاء بوتين مع مرشد الجمهورية الإسلامية الإيرانية تبادلاً الضمانات وتوضيح المواقف في ملفات ما بعد الاتفاق النووي الإيراني والانخراط الروسي المتزايد الذي قد يتوجه نحو التدخل البري في الأزمة السورية، وتقارب الرؤى حول مصير الرئيس بشار الأسد خلفاً لما قد ورد على لسان قادة الحرس الثوري الإيراني بهذا الخصوص، إذ أعلن الطرفان موقفاً موحداً مفاده أنه «لا يحق لأحد أن يفرض شيئاً على الشعب السوري»، كما عكست التصريحات المتبادلة لكل من خامنئي وبوتين أن الجانبين توصلاً إلى تفاهمات بشأن مجمل القضايا ذات الاهتمام المشترك وتوسيع التعاون الثنائي والإقليمي المشترك، وهو ما ظهر في الثناء الذي ورد على لسان السيد خامنئي على مواقف روسيا من سوريا وأشارته بالدور الروسي في «مواجهة المخططات الأمريكية»، وقوله لبوتين: «الأمريكيون يحاولون دائماً دفع منافسهم إلى موضع الانفعال، لكنكم أفشلتم هذه السياسة»، كما رأى خامنئي أن «قرارات وإجراءات روسيا في الموضوع السوري أسهمت في زيادة المصداقية الإقليمية العالمية لروسيا والرئيس بوتين شخصياً».

من ناحيته لم يكن بوتين أقل سخاء في الثناء على إيران وقيادتها، فقد قال إن إيران «بلد مستقل ويتمتع بآفاق زاهرة للغاية»، وقال: «نحن نعدكم حليفاً موثقاً به ويعول عليه في المنطقة والعالم»، موضحاً موقف روسيا من أصحابها ومنهم إيران بقوله:

«على النقيض من البعض نحن ملتزمون بـألا نطعن شركاءنا من الخلف، وألا نقدم على أيّ إجراء خلف الكواليس ضدّ أصدقائنا، وإن كانت لدينا خلافات فيمكن أن تتوصل إلى تفاهم من خلال الحوار»، كما عدّ بوتين أن موافق روسيا وإيران تجاه سوريا متقاربة جداً»<sup>(31)</sup>.

بـ- الهجوم الأميركي على الجيش السوري في دير الزور: على الرغم من التقارب الذي أحدثته المواجهة التركية المباشرة مع روسيا بإسقاط إحدى طائرات السوخوي، وعلى الرغم من الانفراج الذي حدث في العلاقات الروسية- الإيرانية عقب زيارة الرئيس فلاديمير بوتين لطهران، فإن التوتر عاد مجدداً بين الطرفين الإيراني والروسي حول أولويات العمل الميداني في سوريا، هذا التوتر كانت هناك محاولات مستمرة لإيجاد حلول له، وكانت له مظاهره، لكن الاعتداء الأميركي على أحد معسكرات الجيش السوري في مدينة دير الزور قلب الموازين مجدداً، ودفع روسيا إلى مزيد من تكثيف ضرباتها العسكرية الجوية على مواقع المعارضة وإعطاء مساحة أوسع لإيران والمليشيات الداعمة للقتال في شمال سوريا، وهو القتال الذي تجلّى بعد ذلك في معارك حلب وتحقيق الانتصار الكبير فيها.

أحد مظاهر التوتر المُهمّة في العلاقات كان ردود الفعل الإيرانية الرسمية العنيفة على ما كشفته وزارة الدفاع الروسية في 16 أغسطس 2016 من معلومات كانت طهران حرّيصة على كتمانها، بأن «قاذفات (توبوليف 27) و(يو 34) انتلقت من قاعدة «نوجه» العسكرية بمدينة همدان شمال غرب إيران وقصدت أهدافاً لتنظيم داعش، وجبهة النصرة (فتح الشام) في مناطق حلب ودير الزور وإدلب». أحدث الإعلان الروسي عن هذا النوع من التعاون ردود فعل صاحبة من جانب العسكريين والسياسيين على حد سواء، لكن سرعان ما حرص الإيرانيون على احتواء الأزمة وتصويرها على أنها من ضرورات الحرب في سوريا، وليس تفريطاً في ثوابت وطنية<sup>(32)</sup>.

فقد جاء ردّ الفعل الإيراني سريعاً وغاضباً على مستوىين، الأول مستوى الحكومة الإيرانية وعلى لسان وزير الدفاع حسين دهقان الذي انتقد الطريقة التي أدارت بها الدولة الروسية إعلامها للترويج لمثل هذه الترتيبات. كما ذكر أنّ هناك نوعاً من المبالغة بالنفس، أو سلوكاً متهوراً وراء ذلك، وقال معبراً عن السخط الإيراني: «بطبيعة الحال الروس حرّيصون على إظهار أنّهم قوّة عظمى ودولة مؤثرة، فضلاً عن نشاطهم الواسع في قضايا الأمن بالمنطقة والعالم». أما المستوى الثاني فكان من البرلمان

مجلس الشورى) ابتدأه النائب حشمت الله فلاحت بيشه بتوجيهه اتهام إلى الحكومة بانتهاك المادة 146 من الدستور التي تنص على «منع وجود قواعد عسكرية أجنبية على الأراضي الإيرانية، ولو لأهداف سلمية»، وانضم إليه 20 نائباً في 20 أغسطس 2016 طالبوا بعقد جلسة مغلقة لمناقشة القضية، وبعدها بدأت التوضيحات وردود الفعل تتواتي<sup>(33)</sup>.

فقد نفى علي لاريجاني رئيس مجلس الشورى منح روسيا أي قاعدة على الأراضي الإيرانية، وأوضح علاء الدين بروجردي رئيس لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية بالمجلس أن «انطلاق القاذفات الروسية من مطار همدان لضرب أهداف في سوريا جاء بناءً على موافقة من المجلس الأعلى للأمن القومي»، الأمر الذي يعني أنه قرار الدولة وفي المقدمة الرئيس حسن روحاني الذي هو رئيس المجلس بحكم القانون وبعلم ومشاركة من رؤساء السلطات الثلاث (التنفيذية والتشريعية القضائية) ورئيس أركان القوات المسلحة، ورئيس مؤسسة الموازنة والتخطيط، وممثلي اثنين عن المرشد الأعلى، وقائد الجيش، وقائد الحرس الثوري، وزراء الخارجية والداخلية والأمن، وكلهم أعضاء في المجلس وفق القانون. والأهم هو أن القرار حظي بمباركة من المرشد الأعلى السيد علي خامنئي، لأنّ قرارات المجلس لا تصبح نافذة إلا بعد مصادقته عليها.

لم ينتِ الأمر عند هذا الحدّ، ولكن وزير الدفاع حسين دهقان رد على احتجاجات نواب مجلس الشورى بهجة حادةً، ودافع عن قرار استقرار الطائرات الروسية وانطلاقها نحو سوريا من مطار همدان، ونفى أن يكون في ذلك أي انتهاك للدستور، ولمح إلى أنه «لا صلة للبرلمان باستقرار الطائرات الروسية في إيران»، الأمر الذي زاد من سخط البرلمان، والأمر الذي اضطرّ وزارة الدفاع عبر مستشارها القانوني إلى تقديم توضيح مفاده أن تصريحات الوزير أسيء فهمها، وأن ما قصدته هو أن القرار لا يحتاج إلى موافقة المجلس. لكن هذا التوضيح لم يفلح في امتصاص غضب النّواب، الأمر الذي اضطرّ علي لاريجاني رئيس مجلس الشورى، ورغم دفاعه عن التعاون الإيراني مع روسيا وتأكيده أن انطلاق الطائرات الروسية من همدان لم يتوقف، إلى انتقاد التصريحات الانفعالية لوزير الدفاع ووصف سلوك الوزير بأنه «كان خطأً»، ولم يراع آداب التعامل مع المجلس». ولم يتوقف السجال بين البرلمان والحكومة إلا بعد إعلان المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية « بهرام قاسمي » للصحفيين في طهران في 22 أغسطس 2016 وقف استخدام الطائرات الروسية لقاعدة نوزه في همدان لشنّ غارات في سوريا، وقال: «لقد نفذوا مهمّة وذهبوا الآن»، وإن «استخدامهم مجدداً لقاعدة يتوقف على الوضع في المنطقة وعلى أخذ الإذن منها»<sup>(34)</sup>.

عندما حدث هذا كله، كان السؤال الذي فرض نفسه هو: إذا كانت العلاقة العسكرية بين إيران وروسيا محكومة بكل هذه الحساسيات، فأي مستوى من العلاقات بين إيران وروسيا سيفرض نفسه؟ وهل بات مستحيلاً أن تتطور العلاقات العسكرية بين البلدين إلى مستوى التحالف الاستراتيجي، أو على الأقل إلى مستوى «التحالف الاستراتيجي الانقائي»؟ وهنا جاء العدوان الأمريكي على دير الزور ليعيد للتحالف بين موسكو وطهران بعض اعتباراته.

فقبل وقوع العدوان الأمريكي على وحدات الجيش السوري في دير الزور عصر السبت في 17 أغسطس 2016، وهو العدوان الذي تبعه أعنف هجوم مسلح لتنظيم «داعش» على مطار دير الزور العسكري، الحصن الواقع في خاصرة المدينة والذي يفصل مسلحي التنظيم عن الحيين الآمنين الباقيين بالمدينة، كان الرأي الغالب عند المراقبين هو أن التشكك المتبدال والموروث بين الجانبيين الإيراني والروسي، ناهيك بعمق المكونات الجيو-سياسية التي تلعب دوراً بارزاً في صنع القرارات الاستراتيجية في إيران، سيحول دون احتمال حدوث تصاعد في العلاقات إلى مستوى الحلف الاستراتيجي، وأن هذه العلاقات ستبقى محكومة في ملفات أمنية منتقاة، وأن التعارض قد يفرض نفسه في ملفات أخرى. وكان هناك مراقبون سياسيون روس يشكّون في إمكانية مضي روسيا وإيران في تطوير مستوى العلاقات بينهما إلى مستوى التحالف الاستراتيجي. وفي هذا الصدد يقول خبير معهد الشرق الأوسط فلاديمير ساجين إن «مستوى العلاقات الروسية- الإيرانية شكلياً على مستوى جيد». ويضيف: «لدينا عمل مشترك في سوريا لدعم نظام الأسد، على الرغم من أن الجانبين يتخدان من هذا مواقف مختلفة تماماً». ويوضح ما يريده بأن «مواقف البلدين تتقارب بشأن بعض القضايا، وبدرجة أقل في قضايا أخرى، ولذلك فإن روسيا وإيران لن تتمكن من الوصول في علاقاتهما إلى المستوى الاستراتيجي نظراً لوجود نقاط تقاطع كثيرة».

امتد التشكك في العلاقات الروسية- الإيرانية أيضاً إلى الأميركيين، مرّة عندما أعلن الأميركيون أنهم كانت لديهم تحفّظات على نشر مقاتلات روسية في إحدى القواعد السورية، إذ أعلنت وزارة الخارجية الأميركيّة أنها تدرس ما إذا كان استخدام روسيا القواعد العسكرية في إيران لشنّ الغارات على أهداف في سوريا ينتهك قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2231 الذي يحظر بيع الأسلحة وتوريد الطائرات العسكرية إلى إيران دون موافقة مجلس الأمن. ومرة عندما عبر جون كيري وزير الخارجية الأميركي

في محادثة هاتفية مع نظيره الروسي سيرغي لافروف عن مخاوفه بشأن استخدام روسيا القواعد العسكرية الإيرانية عند قصف الأهداف في سوريا. وجاء الرد الروسي حاداً على لسان لافروف، إذ أعاد إلى الأذهان «تاريخ الولايات المتحدة الحافل» بالوجود العسكري في مختلف أنحاء العالم، وقيامها بقصف وغزو الدول من دون ترخيص من مجلس الأمن، وقصف موقع في سوريا من دون ترخيص من حكومتها التي تقول واشنطن إنها فقدت الشرعية. وقال لافروف إن «وجود المقاتلات الروسية في قاعدة همدان الإيرانية لا يتناقض وأحكام قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2231»، مشيراً إلى «عدم وجود ذرائع اشتباه بانتهاك روسيا قرار مجلس الأمن، إذ لم تجر عمليات توريد أو بيع أو تسليم طائرات عسكرية روسية لإيران». ولفت إلى أن «قرار مجلس الأمن الدولي يحظر بالذات توريد الطائرات». ولم يكتف لافروف بذلك، لكنه أوضح أن البيانات الأمريكية «تسعى إلى صرف الأنظار عن المهمة الرئيسية المتمثلة في ترتيب التسويق للتسوية السورية».<sup>(35)</sup>.

١- توترات ما بعد معارك حلب: كانت معارك حلب هي ذروة التسويق والتحالف الروسي مع إيران والجيش السوري والمليشيات المعاونة، لكن هذا التسويق واجه مشكلات على الأرض بين روسيا من ناحية، وإيران والجيش السوري والمليشيات المعاونة من ناحية أخرى. كانت عيون روسيا على الحل السياسي وجذب واشنطن كطرف شريك في الحل مع مزيد من التسويق مع تركيا التي كانت قد ألت بثقلها إلى جانب روسيا بعد توقيع علاقاتها مع واشنطن على أثر تكثيف واشنطن تعاونها مع المليشيات الكردية السورية المناوئة، وبسبب عدم تجاوبها مع مطالب أنقرة بخصوص تسليم الداعية الكردي المعارض فتح الله كولن. أمّا إيران والجيش السوري فكان اهتمامهما منصبًا على مواصلة الجسم العسكري والتمدد الجغرافي في مناطق المعارضة بعد إحكام السيطرة على حلب، واحتواء الدور التركي على أمل تحجيم دور تركيا في التسوية السياسية. ومنذ ذلك الوقت عادت الأزمة تحكم علاقات إيران مع روسيا حول ثلاثة ملفات مهمة.

أول هذه الملفات: الخلاف حول حدود الدور التركي في إدارة الأزمة السورية، إذ اضطربت إيران إلى القبول بتركيا كطرف ثالث راع لما بحثت أستانة الثلاثية: الروسية-التركية-الإيرانية، نظراً لأن تركيا استطاعت أن تفرض نفسها كطرف ضامن في مفاوضات أستانة من خلال رعايتها لوفد المعارضة، وللأدوار المهمة التي قامت بها بالتسويق مع روسيا في إخلاء حلب من مقاتلي المعارضة.

لم تأتِ هذه المواقف الإيرانية المعارضة للدور التركي العسكري والسياسي من فراغ، فإيران كانت تضع في اعتبارها أنَّ القوات التركية التي دخلت إلى الأراضي السورية في 24 أغسطس 2016 تحت عنوان «عملية درع الفرات» سوف تمدد في عمق الأراضي السورية، وأنها كانت تستهدف الوصول إلى حلب، وأنها من يدعم «قوات المتمردين» ضدَّ النظام السوري، وأن معركة «الباب» في الشمال السوري تُعدَّ تأكيداً لجدية النيات التركية. ومن هنا جاء الصدام مع الانحياز الروسي المتصاعد للدور التركي كشريك في مؤتمر أستانة ورعاية المفاوضات بين النظام السوري والمعارضة جنباً إلى جنب مع إيران<sup>(36)</sup>.

كانت إيران تدرك أن نجاح تركيا في تحقيق حساباتها الاستراتيجية في «الباب» يعني أن انتصاراتها وحليفها السوري لن تصمد طويلاً في معركة الباب التي تحقق لتركيا ثلاثة أهداف استراتيجية تسلب من سوريا وإيران كثيراً من أوراق التفاوض في «أستانا» في ما يتعلق بثبيت وقف إطلاق النار، وهي قطع الطريق بين الوجود الكردي في Kobani وعفرين، في الطريق نحو الهدف القديم وهو إقامة منطقة أمنية عازلة، تحدُّث بشأنها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان مع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في مكالماتهما الهاتفية بُعيد تسلُّم ترامب مقاليد الرئاسة في واشنطن. كما تحقق نتائج الجسم في معركة الباب لتركيا الاقتراح من معركة حلب رغم أنها هادنت فيها، والتي يعمل الروس والإيرانيون على حسمها عسكرياً مع قوات الحكومة السورية وحزب الله والفصائل العراقية التي وصلت من جهتها إلى حدود الباب، ما جعل جملة من التعقيبات تبرز إلى السطح، لأنَّ نتائج معركة الباب الاستراتيجية ستؤثر على موازين القوى المتضارعة والمتنافسة على الساحة السورية، في ضوء وجود قوات متباعدة الأهداف هي: «قوات سوريا الديمقراطية» المتحالفه مع الولايات المتحدة، وهي تتهيأ لدخول المدينة من محوريين، والقوات السورية وحلفاؤها بدعم من إيران، والتي تستبق القوات الأخرى للوصول إلى المدينة، بالإضافة إلى القوات التركية<sup>(37)</sup>. وهذا ما دفع إيران إلى دعوة تركيا إلى «مراجعة سياستها الإقليمية»<sup>(38)</sup>، وحضرت إيران المسؤولين الأتراك من مغبة «التمادي» في إطلاق مواقف معادية لها، على خلفية تصريحات وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو انهم فيها إيران بأنها «تسعى إلى جعل العراق وسوريا دولتين شيعيتين»<sup>(39)</sup>. كانت إيران قد اتهمت تركيا قبل ذلك بـ«احتلال سوريا» وأن «عليها الخروج منها في أقرب وقت»، في إشارة إلى دخول الجيش التركي إلى الشمال السوري «معركة الباب».

جاء ذلك ردًا على مطالبة تركية لإيران بالضغط على ميليشيات «حزب الله» اللبناني لإخراجها من سوريا. ودافع علاء الدين بروجردي رئيس لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية بمجلس الشورى الإيراني (البرلمان) عن وجود «حزب الله» في سوريا عقب لقاء له مع الرئيس السوري بشار الأسد في دمشق بقوله: «نحن (حزب الله) موجودون على مستوى المستشارين، وهذا الأمر يحدث بتسيير مع الحكومة السورية وبطلب منها، لذلك فإن الأطراف الذين يجب عليهم ترك سوريا هم الذين دخلوها من دون إذن، ومن دون تسيير مع الحكومة»<sup>(40)</sup>.

ثاني هذه الملفات: اعتراض إيران على حرص روسيا بعد معارك حلب على مشاركة الإدارة الأمريكية الجديدة في مفاوضات «أستانا». روسيا لم تدافع عن موقفها فقط في مواجهة هذا الرفض الإيراني، بل وجهت انتقادات غير مباشرة إلى إيران في رسالة تقول إن روسيا هي من حقق الانتصارات، وهي من يملك وحده توجيه دعوات المشاركة في المفاوضات وليس إيران، في موقف يعكس التباعد الذي أخذ يفرض نفسه على الطرفين بسبب اختلاف الرؤى بين طهران وموسكو حول ما يجب أن يحدث في سوريا بعد «انتصارات حلب»، وهل هو مزيد من العمل العسكري لتحرير مزيد من الأرض وهزيمة المعارضة أم التعجيل بالتفاوض من أجل الحل السلمي؟ وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف كان شديد الوضوح وهو يدافع عن مواقف بلاده بالقول إن «الوجود العسكري الروسي لم يقتصر على مساعدة السلطات الشرعية على دحر الخطر المباشر، بل بعد تحرير حلب يمكننا القول إننا حافظنا على سوريا العلمانية ذات السيادة كما نص قرار مجلس الأمن رقم 2254، وإنه لو لا تدخل الجيش الروسي لسقطت دمشق خلال أسبوعين أو ثلاثة في أيدي الإرهابيين».

كلام واضح وصريح يؤكّد حرص موسكو على أن تتمايز في مواقفها عن إيران، وأن تحدد ماذا تريد ومع من تتفاوض، وذلك ردًا على تصريحات كانت وكالة «تسنيم» الإيرانية قد نقلتها على لسان محمد جواد ظريف وزير الخارجية الإيراني، قال فيها إن «إيران تعارض مشاركة الولايات المتحدة»، ردًا على سؤال حول موقف إيران من المشاركة الأمريكية في لقاء «أستانا»، وقال: «لم نوجّه الدعوة إليهم، ونعارض وجودهم»<sup>(41)</sup>.

اللافت هنا بهذا الخصوص أن موسكو، على عكس خلافات سابقة مع طهران، كانت حريصة على كشف هذا الخلاف وتغطيته ربما في رسالة للأمريكيين أكثر من الإيرانيين، وهذا بدوره أمر له دلالته في البحث عن مستقبل العلاقات بين روسيا وإيران. ففي حوار

على قناة «روسيا» أكد ديمتري بيسكوف المتحدث الصحفي باسم الكرملين أن «إيران بالفعل أبدت رفضها لمشاركة الأميركيين»، لافتاً إلى أن «روسيا، في الوقت ذاته، قامت بالفعل بتوجيه دعوة لممثلي الإدارة الأميركيّة إلى أستانة، وأعلن الوزير لافروف عن ذلك». وأوضح أن «هناك تباينات محدّدة بين موسكو وطهران في هذا الأمر»، وأكد أن «التسوية البناءة للأزمة السوريّة أمر غير ممكّن دون مشاركة الولايات المتحدة»، مشيراً إلى أنه «لا حاجة لصفقات مع الإدارة الأميركيّة، بل هناك حاجة إلى التعاون»<sup>(42)</sup>، وهي إشارة مهمّة تكشف أبعاد وحدود القبول الروسيّ للدور الأميركيّ في سوريا.

**ثالث هذه المِلَفَات:** تلك التفاهمات الروسيّة مع إسرائيل حول ما تراه إسرائيل حقوقاً في سوريا أو على الأقلّ «مكاسب واجبة»، وعلى الأخصّ الحصول على اعتراف دوليّ بسيادتها الكاملة والمطلقة على هضبة الجولان السوريّة المحتلة، ومنع إيران و«حزب الله» والميليشيات التابعة من فرض وجود عسكريّ ونفوذ سياسيّ دائم في سوريا، وبالذات بالقرب من هضبة الجولان؛ خشية تحويلها إلى جهة مواجهة جديدة في شمال إسرائيل على نحو ما هو الحال في جنوب لبنان، ناهيك بالتحذيرات الإسرائيليّة من خطورة نجاح إيران في بناء قاعدة بحريّة دائمة قرب اللاذقية<sup>(43)</sup>.

كانت إيران تتبع زيارات بنiamin نتنياهو الأربع إلى موسكو خلال عام 2016، لكن زيارته الأولى عام 2017 كانت لها ردود فعل إيرانية صادمة من موسكو، لأنّ هذه الزيارة التي قام بها نتنياهو إلى موسكو في 9 مارس 2017 ولقاءه بالرئيس فلاديمير بوتين، جاءت لتعبر عن حقيقة راسختين فرضتا نفسها على الإدراك الاستراتيجي الإسرائيليّ، أولاهما أنّ الأزمة السوريّة دخلت مرحلة «حصر الغنائم» بين الأطراف التي خرجت منتصرة في حرب السنوات الست التي عاشتها سوريا، وفي مقدمة هذه الأطراف إيران وحليفها «حزب الله»، وأنّ وقوف إسرائيل دون تدخل حاسم،اليوم وليس الغد، لمنع تغول النفوذ الإسرائيليّ في سوريا ومحاصرته، قد يجعل إسرائيل أمام معادلة توازن جديدة للقوّة ليست أبداً في صالحها. وثانيتهما أن روسيا وليس الولايات المتحدة هي صاحبة القرار الأعلى في الشأن السوريّ، وهي من سيقوم بعملية تقسيم الغنائم، وفي ذات الوقت فإن الولايات المتحدة لم تكتف بعجزها أمام روسيا في سوريا، بل هي غير عازمة على المواجهة مع إيران في سوريا أو خارجها.

إذاء هاتين الحقيقةين كان لا بد من التوجّه الإسرائيليّ نحو روسيا، ولم يترك بنiamin نتنياهو مجالاً للاجتهداد الواسع لاستشراف أهداف زيارته لموسكو، عندما أوضح خلال

جلسة الحكومة قبيل سفره أنه سيغادر عن «معارضة إسرائيل الشديدة لإمكانية أن يتم ضمن إطار التسوية السورية التي أخذت تبلور، أو من دونها، محاولة إيران التموضع بشكل دائم في سوريا، عبر حضور عسكري بري وبحري، ومحاولات متدرجة أيضاً لفتح جبهة أمامنا في مقابل الجولان». وزاد نتنياهو على ذلك هدفاً آخر إضافياً هو «التوصل مع الروس إلى تفاهمات محددة من أجل تقليل أي احتكاك محتمل بين القوات الإسرائيليّة والروسيّة في سوريا».

هذه الزيارة لرئيس حكومة إسرائيل إلى موسكو جاءت مختلفة عن الزيارات الأربع التي قام بها إلى العاصمة الروسيّة عام 2016. غالباً كان هدف تلك الزيارات هو التسويق مع روسيا في سوريا، سواء بخصوص الحصول على ضوء أخضر روسيّ لضرب أهداف في سوريا تتعلق أساساً بعمليات نقل أسلحة متقدمة إلى «حزب الله» من شأنها أن تكسر التوازن الذي يعمل لصالح إسرائيل، أو التسويق مع روسيا لمنع حدوث أي احتكاك غير مقصود بين الطيران الإسرائيليّ والطيران الروسيّ في الأجواء السوريّة. غالباً ما كانت تنتهي تلك الزيارات بقدر لا يأس به من التوافق مع القيادة الروسيّة حول هذين الهدفين، لكن الزيارة الأخيرة تتعلق بخطوط حمراء إسرائيليّة أراد نتنياهو أن يتوقف عليها مع القيادة الروسيّة، تستهدف الدور الإيرانيّ المستقبليّ في سوريا، على ضوء ما يحدث من تطورات داخل سوريا، وبالذات ترتيب العلاقات المستقبلية بين طهران ودمشق.

إيران كانت تتبع هذا كله، وكانت تشعر أن الفجوة آخذة في الاتساع بينها وبين الحليف الروسي، لذلك كانت حريصة أكثر من أي وقت مضى على تجسير هذه الفجوة قدر الإمكان، لإدراكها لأمرتين: أولهما أن روسيا هي الطرف الدوليّ الأقوى في سوريا وأنها من سيحدد مآل التسوية الروسيّة، وثانيهما أن إيران ليس لها داعم دوليّ أو حليف إقليميّ قويّ ترتكز عليه لإنجاح مشروعها في سوريا، خصوصاً مع تدهور علاقاتها مع تركيا، فضلاً عن تأزم علاقاتها مع جوارها العربيّ الخليجيّ.

كانت زيارة الرئيس الإيرانيّ حسن روحاني إلى موسكو ولقاءه بالرئيس الروسي فلاديمير بوتين في 28 مارس 2017 بمثابة «محاولة إنقاذ» للعلاقات التي كانت قد أخذت مسار التراجع في ظل وجود منافسين جدد لطهران في دمشق مع روسيا. كان روحاني حريصاً على أن يؤكد حرص بلاده الشديد على التعاون مع موسكو في مكافحة الإرهاب «حتى تصفيته في المنطقة بأكملها»، كما كان حريصاً أيضاً على التلميح بـ«وجود مسائل عالقة بين الجانبين»، لكن الجديد هو أن روحاني هو الذي عرض هذه المرة

وصراحةً «استعداد طهران لمنح الروس تسهيلات لاستخدام قواعدها العسكرية»، كما تم التوقيع على 14 مذكرة تعاون تشمل نقل مواد نووية، والبني التحتية والصناعات الثقيلة. كما وقّعت شركة «غاز بروم»، أبرز منتج روسيٍّ للغاز، مذكرة مع شركة النفط الوطنية الإيرانية للتعاون في الغاز الطبيعي.

إذا كان الطرفان قد حرصا على تجنب الإشارة إلى الخلافات العالقة، فإنَّ أوساطًا دبلوماسية روسية تحدثت عن «إعادة ضبط عقارب الساعة، لتعزيز التقارب في المواقف حيال المِلفات الإقليمية والدولية». لكن الموقف المشتركة من الأزمة السورية ثم الحديث عنها بوضوح في نقاط تضمنها البيان المشترك الصادر عن الزيارة كانت لها أهمية لدى الطرفين، ولذلك نص البيان على أن موسكو وطهران تحيترمان استقلال أراضي سوريا ووحدتها وسيادتها وتطلقان من موقف مبدئيٍّ بعدم وجود بديل للحل السلمي للأزمة السورية، وتؤيدان تسوية سياسية-دبلوماسية للنزاع، على أساس المبادئ المطروحة في قرار مجلس الأمن رقم 2254، وعدَّ البيان أن مشاركة كل من روسيا وإيران وتركيا بوصفها دولاً ضامنة لتفاوضات أستانة «مساهمة لدفع تسوية سياسية سلمية في سوريا». لكن ما هو أهمُّ هو ما جاء على لسان الرئيس بوتين بأنَّ البلدين يسعian إلى «شراكة استراتيجية». هذه هي المرة الأولى التي تصف فيها موسكو علاقتها مع طهران على هذا النحو، مشيرًا إلى إطلاقهما «خريطة طريق» لتعزيز تعاونهما الاقتصادي، بما في ذلك في القطاع النووي، كما أكد على مواصلة الحرب معًا للقضاء على تنظيم «داعش» و«النصرة» وتطبيع العلاقات في سوريا<sup>(44)</sup>.

### ثالثًا: مستقبل العلاقات بين إيران وروسيا

السؤال المهم الذي يفرضه هذا التحليل هو: إلى أين تتجه العلاقات بين إيران وروسيا؟ إلى افتراق أم إلى تعميق التحالف؟ أم هي علاقة المراوحة بين الصعود والهبوط في مسار العلاقات على نحو ما كانت هذه العلاقة طيلة العامين الأخيرين على وجه الخصوص، وهما بحق «عاماً الذروة» في إدارة الأزمة السورية التي استحوذت على أهم تفاعلات العلاقات بين موسكو وطهران؟

للاجابة عن هذا السؤال نقدم الاستخلصات الآتية:

1- أن العلاقة بين إيران وروسيا هي علاقة مصالح متداخلة، بعضها متافق عليه وبعضها مثار خلاف.

2- أنه بغض النظر عن كون إيران هي التي جذبت روسيا إلى التدخل العسكري في

سوريا أو أن روسيا تدخلت في سوريا بإرادة وطنية مستقلة وقراءة استراتيجية للمصالح ومصادر التهديد، فإن إيران كانت تُعد حاجة عسكرية ضرورية لروسيا طيلة العامين الماضيين. إيران هي من امتلكت مع حلفائها القوات البرية والمليشيات، في حين أن روسيا حددت دورها في القصف الجوي. والاشتباك لا غنى لإدراهما عن الأخرى، وهما معاً من حق النجاحات، وتتفاهمان على المسؤول عن الانتكاسات.

3- أنه إذا كانت إيران ضرورة عسكرية لروسيا في سوريا طيلة العامين الماضيين فإنها أضحت الآن ضرورة سياسية لاستكمال التسوية السياسية التي تديرها روسيا، لكنها في ذات الوقت عقبة أمام المشروع الروسي الأوسع من حدود التحالف الضيق مع طهران.

4- أن إيران أصبحت لها قوى منافسة وقوية مع روسيا في سوريا، وبالتحديد الولايات المتحدة وتركيا وبدرجة ما إسرائيل، وبقدر ما سوف تقارب روسيا مع هذه الأطراف بقدر ما ستبتعد مع إيران.

5- أن الولايات المتحدة باتت عازمة على فرض وجودها في سوريا ولكن عبر التفاهمات مع روسيا، وهذا ما كشفه لقاء الرئيسين دونالد ترامب وفلاديمير بوتين في هامبورغ على هامش قمة الدول العشرين بألمانيا. التفاهم بين الرئيسين على التهدئة في الجنوب السوري يُعد مدخلاً مهماً لتفاهمات مستقبلية حرصت عليها موسكو<sup>(45)</sup>، كما أنها حريصة على تفكik التحالف بين روسيا وإيران، وتؤكد في ذات الوقت أنها «لن تتحاور مع المتعاونين مع إيران»، وتکاد تضع موسكو أمام مفترق طرق.. إيران أم أمريكا؟<sup>(46)</sup>.

6- تركيا هي الأخرى حريصة على «غواية روسيا»، وهناك من يروج الآن لـ«التحالف الاستراتيجي التركي-الروسي»، ويرى أن العلاقة بين إيران وروسيا «لا تتجاوز التسبيق الاستراتيجي ولا ترقى إلى التحالف الاستراتيجي»<sup>(47)</sup>. ويجيء الاتفاق بين كل من شركة الغاز الروسية «غازبروم» والشركة الحكومية التركية لأنابيب النفط «بوتاس» على شروط تمويل مشروع غاز «السيل التركي»، لي Rossi قواعد شراكة قوية بين تركيا وروسيا، إذ سيؤدي نجاح هذا المشروع إلى مكاسب روسية ضخمة بنقل الغاز الروسي إلى الأسواق الأوروبية عبر الأرضي التركية، وهو سيسمح لروسيا بتقليل مخاطر نقل الغاز الروسي عبر الأرضي الأوكرانية<sup>(48)</sup>.

إذا أخذنا في الاعتبار حرص الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على التقارب مع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب وعلى جذب واشنطن لدعم حل سياسي في سوريا، وإذا أخذنا التفاهمات الإسرائيلية مع موسكو وخطورة المطالب الإسرائيليّة من روسيا في

سوريا التي تتعلق مباشرة بالوجود الإيراني في سوريا، خصوصاً على ضوء ما أعلنته إسرائيل من طمأنة روسية لها بخصوص «هدنة الجنوب» التي توصلت إليها روسيا والولايات المتحدة للتهيئة في درعا والسويداء والقنيطرة<sup>(49)</sup>، وإذا أخذنا أيضاً في الاعتبار الحرص التركي- الروسي المتبدال على تطوير العلاقات المشتركة.. فإن هذا كله يعني أن الفترة القادمة ستكون شديدة الصعوبة على صانع القرار الإيراني في علاقته مع روسيا، وأن وجود شركاء جدد لروسيا في سوريا، وتراجع العمليات العسكرية لصالح التسوية السياسية التي بدأت تفرض نفسها، رغم الصعوبات، سيجعل العلاقات بين إيران وروسيا حتماً في تراجع مرتبط بمنحي صعود أو هبوط العلاقات الأمريكية- الروسية، لكن المصالح المشتركة ذات الامتدادات العميقة ستظل حامية للعلاقات الإيرانية- الروسية والحلولة دون انحدارها إلى مستوى أدنى من «تحالف الضرورة».

## قائمة المراجع والهوامش

- (1) رائد جير: العلاقات الروسية- الإيرانية. شر لا بد منه، صحيفة الحياة، 6 فبراير 2017.
- (2) نورهان الشيخ: الموقف الروسي من الثورات العربية: رؤية تحليلية. التقرير الاستراتيجي: الأمة.. واقع الإصلاح ومتطلبات التغيير، الرياض: مجلة البيان، الإصدار التاسع، 2012، ص ص 275 - 277.
- (3) عزت سعد السيد: بين التوسيع الإرهابي والتندم الإيراني: السياسة الروسية وأمن الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد 201، يونيو 2015، ص 110 - 115.
- (4) جريدة «الخليج»: مصر وإيران: مداخل شاملة للعلاقات، 23 فبراير 2013. حيث يفتتح الكاتب كيف أن الإيرانيين يكررون إسامة تقدير الموقف سواء في العلاقة مع الثورات العربية، أو مع الحلول المقترنة لمواجهة الأزمات عندما نشروا رسالة تقول إن «أفضل مسار في الحياة هو الذي يكون مستوحى من ولادة الفقيه». <http://cutt.us/jFb1Y>.
- (5) طلال عتريسي: الاستدارة الأمريكية: موقع إيران ودورها الإقليمي في استراتيجيات القوى الكبرى، مجلة السياسة الدولية، ملحق «تحولات استراتيجية»، القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد 199، يناير 2015، ص 31 - 35.
- (6) طلال عتريسي: مرجع سبق ذكره، ص 33.
- (7) عزت سعد السيد: بين التوسيع الإرهابي والتندم الإيراني...، مرجع سبق ذكره، ص 112.
- (8) محمد السعيد عبد المؤمن: المرونة الشجاعية: المقدرات الإيرانية في مواجهة احتمالات تحول تاريخي، مجلة السياسة الدولية، ملحق «تحولات استراتيجية»، القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد 199، يناير 2015، ص 7.
- (9) المراجع السابق ص 11.
- (10) طلال عتريسي: مرجع سبق ذكره، ص 31.
- (11) المركز الدولي للدراسات المستقبلية: تطور الدور الإقليمي لإيران على ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية، القاهرة، دراسة غير منشورة.
- (12) الدستور الإيراني، المادة 13، 76. <http://cutt.us/Sd25P>.
- (13) المركز الدولي للدراسات المستقبلية: مرجع سبق ذكره.
- (14) جريدة «الحياة»: الجبير: إيران أكبر راعٍ للإرهاب.. ولا حوار إلا بتفجير سلوكيها، 20 فبراير، 2017، ص 1.
- (15) شكل المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية الإيرانية على خامنئي في أكثر من مناسبة في جدية أي فرصة للتعاون الإيراني مع الولايات المتحدة نتيجة لتوقيع الاتفاق النووي، فقد رفض وفند ما ورد على سان الرئيس حسن روحاني بأن «الاتفاق النووي حمى إيران من عدوان عسكري أمريكي»، ووصف هذه التهديدات بأنها زائفه، وقال: «إن هدف هذه التهديدات هو صرف الانتباه عن الحرب الحقيقية، أي الحرب الاقتصادية» التي تحظى بالأولوية، وتدفعه إلى المطالبة بـ«اقتصاد مقاوم» وتوجيهاتهامات إلى حكومة روحاني بأنها «لم تستطع تبني اقتصاد مقاوم قادر على الرد على العقوبات». وفي خضم الحملة الانتخابية الرئاسية الأخيرة صرّح روحاني بأن «العدو يخطط على المدى القريب لإيجاد الفوضى والفتنة في البلاد لحرمان الجمهورية الإسلامية من الاعتزاز بالانتخابات التي تجريها» وقال إن «هدف الأعداء على المدى المتوسط هو القضية الاقتصادية، والوضع العيشي للشعب». وأكمل أن «هدف العدو على المدى البعيد هو تغيير أساس النظام الإسلامي». وأكد أنه أبلغ المسؤولين بأنه «لا يوجد فرق بين مصطلحي تغيير النظام وتغيير سلوك النظام»، وأن «تغيير السلوك يعني الانبعاث عن خط الإسلام، وخط الخط المتخميني»، ورويداً رويداً تأخذ مواقف الطرف المقابل، بما يعني في نهاية الحال إنهاء النظام الإسلامي». انظر بهذا الخصوص كلًا من: جريدة «الأختار» (اللبنانية): خامنئي: الخيارات العسكرية كاذبة، 16 فبراير 2017. ومحمد صالح صدقيان: خامنئي يعتبر أن دعوة تغيير السلوك لا تختلف كثيراً عن إسقاط النظام، جريدة الحياة، 11 مايو 2017.
- (16) محمد رضا فرقاني: التطلعات الروسية لدعم العلاقات الاستراتيجية مع إيران، مركز بين الملاي مطالعات صلح «المركز الدولي للدراسات الإسلامية»، 14/2/2015، مجلة «مختارات إيرانية»، العدد 172، فبراير 2015، ص 61.
- (17) مجلة مختارات إيرانية: هل روسيا صديق حقيقي لإيران؟، دبلوماسى إيران، «الدبلوماسية الإيرانية»، 8 فبراير 2015، العدد 172، فبراير 2015، ص 62 - 63.
- (18) المراجع السابق.
- (19) لم تكن هذه الالتزامات سبيرة على روسيا، بل تعرضت لخسائر كبيرة بسببها تحملها الاقتصاد الروسي بسبب التزام Balkanov (A.): The Iranian Key to the Middle East Door, Russia in Global Affairs, 27,2013 October,11.vol
- (20) عزت سعد السيد: بين التوسيع الإرهابي والتندم الإيراني، مرجع سبق ذكره، ص 114.
- (21) طلال عتريسي: الاستدارة الأمريكية: موقع إيران ودورها، مرجع سبق ذكره، ص 34.
- (22) محمد صالح صدقيان: خامنئي طلب من بوتين التدخل في سوريا، الحياة، 19 أغسطس 2016.
- (23) أمير طاهري: موسكو تدفع طهران إلى الظل في سوريا.. والأسد يفرق في المعاملة بينهما، الشرق الأوسط، 21 أكتوبر 2016.

- (24) المراجع السابق نفسه.
- (25) ناصر تقىي عامري: هل من الممكن أن يغير التدخل العسكري الروسي الأوضاع في سوريا؟، مجلة مختارات إيرانية، القاهرة: مؤسسة الأهرام، السنة الرابعة عشرة، العدد 179، أكتوبر 2015، ص 24.
- (26) محمد السعيد إدريس: تحديات إيران في التحالف مع روسيا، مجلة مختارات إيرانية، العدد 178، سبتمبر 2015، ص 6 - 7.
- (27) محمد السعيد إدريس، تحديات إيران في التحالف مع روسيا، المراجع السابق ص 7 - 8.
- (28) محمد السعيد إدريس، تحديات إيران في التحالف مع روسيا، المراجع السابق ص 9.
- (29) جريدة الخليج: إيران وصمدها في الحليف الروسي، 21 نوفمبر 2015.
- (30) محمد السعيد إدريس: تنازع المصالح بين أطراف سلام فیننا ومستقبل التسوية السورية، مجلة مختارات إيرانية، السنة الرابعة عشرة، العدد 179، أكتوبر 2015، ص 7.
- (31) المراجع السابق، ص 8-7.
- (32) د. نورهان الشيخ: «الشرق الأوسط» الجديد تقوده روسيا، جريدة الأهرام، 8 يناير 2017 <http://cutt.us/Mcrtd>.
- (33) أحد كشف هذه المعلومات عن ردود فعل واسعة. بعضها حاول أن يدافع عن موقف النظام وبعضها حاول تحليل الحدث وإيجاد المبررات لهذا النوع من التعاون. انظر بهذا الخصوص: August 24, Paul R. Pillar, "Saving Face in Tehran", the National Interest, 2016 August 24, 3Reasons Russia's Bombers in Iran, Were big Deal", the National Interest, Daniel R. DePetris, 2016 August 24.
- (34) قالح الحمراني: نشر المقاتلات الروسية في قاعدة همدان الإيرانية.. مؤشر لتحالف عسكري أم صفقة مؤقتة؟: <http://www.alquds.uk/p/635277>
- (35) محمد صالح صدقيان: خامنئي طلب من بوتين التدخل في سوريا، جريدة الحياة، مرجع سابق.
- (36) محمد السعيد إدريس: العدوan الأمريكي على دير الزور وخيار التحالف الاستراتيجي الانتقائي بين طهران وموسكو، مجلة مختارات إيرانية، العدد 187، يوليولو 2016، ص 6 - 7.
- (37) راجع بهذا الخصوص كلاً من:
- بهاء أبو كرم: التفاهم التركي-الروسي وطموحات إيران، جريدة الحياة، 17 يناير 2017.
  - يحيى ديوق: التموضع التركي في سوريا: لا تنازل عن أوراق القوة، جريدة الأخبار (البنانية)، 17 يناير 2017.
  - محمد نور الدين: تركيا وحلب: عمق استراتيجي استحال هاجمة استراتيجية، جريدة السفير (البنانية) 10 ديسمبر 2016.
  - (38) نجاح محمد علي: إيران وتركيا.. معركة كسر عظم في الباب أم تفاهمات، جريدة القدس العربي، 18 فبراير 2017.
  - (39) محمد صالح صدقيان: طهران تحذر أنقرة.. الصبر حدود، جريدة الحياة، 21 فبراير 2017.
  - (40) إيران تتهم تركيا باحتلال سوريا، جريدة الحياة، 2017/1/5.
  - (41) إيران تتهم تركيا باحتلال سوريا، جريدة الحياة، 2017/1/5.
- (42) رائد جب، محمد صالح صدقيان: تباين روسي-إيراني على دعوة أمريكا إلى أستانة، جريدة الحياة، 18 يناير 2017.
- (43) محمد بدبور: تحذيرات إسرائيلية: القاعدة البحرية الإيرانية في سوريا خطوة متطرفة، جريدة الأخبار (البنانية)، 1 مارس 2017.
- (44) مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة (أبوظبي): هل تساهم زيارة روحاني في تقليص مساحة الخلاف مع موسكو؟، وكذلك رائد جبر: روسيا وإيران تتعهدان بتصفيه الإرهاب في المنطقة، جريدة الحياة، 29 مارس 2017.
- (45) بهاء أبو كروم: قمة الواقعية في هامبورغ، جريدة الحياة، 14 يوليو 2017.
- (46) إلکسندر آتسوستسيف: روسيا أمام مفترق طرق.. إيران أم أمريكا؟، موقع غازيتيا الروسي، 23 فبراير 2017.
- (47) بهاء أبو كروم: قمة الواقعية في هامبورغ، جريدة الحياة، 14 يوليو 2017.
- (48) زهرة خان أحمدی: تقييم آخر مشروع السبيل التركي على استراتيجية طهران-التقرير الاستراتيجي، (مركز الدراسات الاستراتيجية- طهران- التقرير الاستراتيجي، العدد 237، نوفمبر 2016)، مجلة مختارات إيرانية، العدد 189، أكتوبر 2016، ص 32 - 33.
- (49) رائد جبر: موسكو تتعمّد بمراعاة المتطلبات الأمنية لإسرائيل، جريدة الحياة، 18 يوليو 2017.